حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الإستبعاد الاجتماعي واتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف
دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بمحافظة بني سويف

جمال محمد عبد المطلب *

مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة بني سويف

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على العلاقة بين الإستبعاد الاجتماعي واتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف. وقد إعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة والتي بلغت (٦٠١) طالب، من طلاب الفرقة الرابعة لبعض الكليات النظرية والتطبيقية بجامعة بني سويف، تم اختيارهم بإسلوب العينة الطبقية النسبية، باستخدام المعادلة الإحصائية لاختيار العينة التمثيلية. كما تم الإعتماد على إستمارة المقابلة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وكذلك الاعتماد على مقياس صمما خصيصا لقياس الاستبعاد الاجتماعي معتمدا على مقياس ليكرت الخماسي. وقد تم تحديد أهداف الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات الأتية :

١–ماهي أهم أسباب أو مؤشرات الإستبعاد: الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية، المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي ؟

٢– هل هناك علاقة بين مؤشرات الإستبعاد فى المجتمع الجامعي وبين اتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف ؟، وينقسم هذا التساؤل إلى عدد من الأسئلة الفرعية الأتية:

أ– هل هناك علاقة بين تفاعل الطلاب مع الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس واتجاهاتهم نحو التطرف ؟

ب– هل هناك علاقة بين مشاركة الطلاب في الأنشطة الجامعية واتجاهاتهم نحو التطرف؟

جـــ– هل هناك علاقة بين وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية واتجاهاتهم نحو التطرف ؟

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة :

شُغل الفكر الإجتماعي على مر العصور بقيم العدالة والمساواة وأهميتها، حيث طمحت الشعوب إلى تحقيق المساواة والعدل الاجتماعي. وحاول الفكر الاجتماعي المعاصر وضع أيدينا على معنى ملموس للعدل ومؤشر صادق للمساواة. فالمساواة هي إندماج الناس في مجتمعهم على صعيد الحقوق والواجبات، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي. بينما تعني اللامساواة، الإستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة. فالإستبعاد الاجتماعي سلوك مضاد لعملية الإندماج الاجتماعي التي تقوم عليها المجتمعات، كما يعدّ سبباً مباشراً في تقسيم المجتمعات، وظهور التطرف.

ومن ثم تبرز أهمية الدراسة النظرية والتطبيقيه، فمن الناحية النظرية، فإن التطرف يعد حقيقة واقعية ملموسة في مجتمنا المعاصر، ومع ذلك فإن هناك ندرة في الدراسات الاجتماعية الميدانية التي أجريت حول هذا الموضوع في علاقته بمؤشرات الإستبعاد الاجتماعي، في المجتمع المصري عموماً وفي محافظة بني سويف خصوصاً. وخاصة بعد مجموعة التغيرات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والدينية التي يشهدها المجتمع المصري المعاصر. ومن الناحية التطبيقية، فإن التطرف بأشكاله المختلفة لم ينشأ جزافًا، بل له أسبابه وعوامله الموضوعية، كما أن له مخاطره التي تؤثر سلباً على الفرد والجماعة وعلى بنية المجتمع وأهدافه التنموية، لذا فإن معرفة أسباب التطرف وجذوره، وعلاقته بالإستبعاد من مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والدينية، تعد غاية في الأهمية لتحديد طرق مواجهتها، وكذلك إمكانية الإسترشاد بنتائج هذه الدراسة في سن القوانين والضوابط والإجراءات التي تحول دون حدوثه فى المجتمع المصري عامة، وفي المجتمع الجامعي على وجه الخصوص.

أولا: إشكالية الدراسة وأهدافها:

أكد العديد من الباحثين أن ظهور العنف ومختلف الحركات الرافضة للدولة (Anti-state Movements) هو نتيجة حتمية لما يعرف بالإستبعاد الاجتماعي، وبالتالي فإن ظاهرة العنف تعد شكلاً من أشكال مواجهة الإستبعاد الاجتماعي، والذي يؤدي إلى الإنسحاب من الإلتزام بالقواعد والقوانين المنظّمة للمجتمع (Silver, 2006: 4411-4413). كما ينتج أيضاً عن الإستبعاد عدم الإلتزام بالتسلسل الهرمي للأوضاع الاجتماعية، وللسلطة المستقرّة في المجتمع، بشكل طوعي أو إرادي من جانب الأفراد، أو بفعل ظروف قد تكون قاهرة، ولا يستطيع الأفراد مواجهتها وهذا الوضع شهدته بعض دول أمريكا اللاتينية، مثل بوليفيا، والباراغواي، والإكوادور (Zibechi, 2010: 65-90).

وتركز الدراسة الحالية على شريحة اجتماعية كبيرة وهي الشباب الجامعي، والتي تشكل الغالبية من سكان المجتمع المصري، وبالنظر إلى الشباب عامة والشباب الجامعي خاصة، نجد أنه يمثل عصب المجتمع ومستقبله، والأساس الذي يبنى عليه التقدم في كافة المجالات، فضلاً عن أنهم يتميزون بصفات قد لا تتوافر في بقية الشرائح الأخرى، كالتعليم، والطاقة، والنشاط، والطموح ، والرغبة القوية في التغيير والتجديد، وسط سلسلة من التغيرات والتحولات التي يشهدها المجتمع المصري المعاصر، والتي تترك آثارها المختلفة على فكر الشباب واتجاهاتهم وطرائق تفكيرهم. وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة

التعرف على العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي واتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف. ومن هنا تتحدد أهداف الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات الأتية :

١- ماهي أهم أسباب أو مؤشرات الإستبعاد: الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية، المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي ؟

٢- هل هناك علاقة بين مؤشرات الإستبعاد فى المجتمع الجامعي وبين اتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف ؟، وينقسم هذا التساؤل إلى عدد من الأسئلة الفرعية الأتية:

أ- هل هناك علاقة بين تفاعل الطلاب مع الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس واتجاهاتهم نحو التطرف ؟

ب- هل هناك علاقة بين مشاركة الطلاب في الأنشطة الجامعية واتجاهاتهم نحو التطرف ؟

جـ- هل هناك علاقة بين وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية واتجاهاتهم نحو التطرف ؟

ثانيا: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الإستبعاد الاجتماعي Social Exclusion:

عند محاولة رصد نشأة وتطور مصطلح الإستبعاد الاجتماعي، نجد أن أصل مفهوم الإستبعاد ارتبط بالفرنسي رينيه لينوار (René Lenoir) وزير الخارجية للعمل الاجتماعي آنذاك، عندما ألف كتابه المنشور بالفرنسية بعنوان " المستبعدون " Les Excellus عام ١٩٧٤، ليشير إلى المستبعدين باعتبارهم طائفة كبيرة من الناس الذين يعانون من مشكلات اجتماعية، ويفتقدون إلى التكيف الاجتماعي، ولا يتلقون الحماية من قبل مؤسسات التأمين أو الضمان الاجتماعي، كالمعاقين، والمدمنين، والعجزة، والمسنين، وغيرهم من غير المنسجمين اجتماعياً. وقد ترتب علي عملية الإستبعاد، تفكك العلاقات بين الفرد والمجتمع. وأشار لينوار إلى ضرورة تحسين ظروفهم الإقتصادية، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي. وفي السنوات التالية لأطروحات لينوار، تم تطوير المفهوم وتوسيع آفاقه، ليشمل جميع الناس المحرومين جزئياً أو كلياً من المشاركة في مجتمعهم، وفي المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية (Beall, 2002:6) .

إلا أن الجدال البريطاني حول مفهوم الإستبعاد في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات ركز على ربطه بمفهوم اللاتكامل الاجتماعي social disintegration، كما أصبح المفهوم أكثر التصاقا بمفهوم الفقر بعد عام ١٩٩٠، ومع بداية الأزمة الإقتصادية، حيث ربطت اللجنة الأوروبية الإستبعاد الاجتماعي بمستوى معين من المعيشة، أو ما عرف بفقر الدخل (Gordon, Levites, ,et.al,2000:7) .

ويرى مانيول سترينجز M. Stranges أن العقدة النظرية للتمييز بين الفقر والإستبعاد الاجتماعي، لا تزال قائمة إلى الآن، ولم يصل العلماء إلى إجابة واضحة

لتحديد ما إذا كان يعتبرونهما ظاهرة واحدة أم ظاهرتين منفصلتين، وما هى العلاقة المتبادلة بينهما. فقد أشار إلى الفقر على اعتبار أنه يمثل حرمان الأفراد من الموارد الأساسية أو الضرورية بما يؤسس لما يعرف بدولة الحرمان، في حين أن الإستبعاد الاجتماعي هو مصطلح معقد يعني حرمان الفرد مما يعرف "بالمواطنة النشطة" أو هو عملية الإفقار الناجمة عن تراكم وتفاعل خطر العديد من العوامل الاجتماعية كالبطالة، وقلة الخدمات الصحية والاجتماعية، وسوء السكن، بالإضافة إلى فقر الدخل (Stranges,2007:1-2).

وينظر روث ليفتاس Ruth Levitas وآخرون إلى الإستبعاد الاجتماعي على أنه " عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تنطوي على الحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات، وعدم القدرة على المشاركة في العلاقات والأنشطة العادية، والتي تكون متاحة لغالبية افراد المجتمع، في المجالات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تؤثر على نوعية حياة الأفراد وعلى درجة تماسك المجتمع ككل، ومن ثم فإن الإستبعاد يكون خارج الإرادة الفردية، أو بمعنى آخر يكون ناتجاً عن إصطدام الفرد بواقع مغلق يساهم في إقصائه عن حقه في المشاركة النسقية العادلة " (Levitas & Pantazis,et.al.,2007:9).

بينما أكد دافي Dave أن الإستبعاد الاجتماعي Social Exclusion هو " مفهوم أوسع من مفهوم الفقر، ويشتمل ليس فقط على عدم وجود الموارد المادية أو عجز الدخل، ولكنه يرتبط أيضا بمعايير أخرى مثل: ضعف أو غياب المشاركة الاجتماعية، والإفتقاد للثروة الثقافية والتعليمية، وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات، والإفتقاد للقوة فى المجتمع الحديث، وكذلك على عدم القدرة على المشاركة الفعالة في المجالات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي بعض الأحيان يشتمل على الإغتراب والبعد عن سياق المجتمع العام " (Muddiman, 1999:2) .

ويري جيجزبرز وفرومان Vrooman & Gijsbers أن الإستبعاد الاجتماعي يشتمل على عدة أبعاد منها غياب "المواطنة الكاملة"، والتى تخول للأفراد حق الحصول على العمل المدفوع الأجر، وضمان الدخل، والتعليم، والسكن، والرعاية الصحية، والمساعدة القانونية. كما يرتبط بغياب الجوانب العلائقية والاجتماعية والثقافية، مثل التضامن والروابط الاجتماعية، والمشاركة، والإندماج والإنخراط، والمواطنة الاجتماعية (المساواة، والإلتزامات المتبادلة) (J. Gijsbers, & Vrooman,2007: 13-14) .

وبذلك فإن مصطلح الإستبعاد الاجتماعي يستخدم باعتباره محصلة نمط اجتماعي سياسي سائد في المجتمع. تترابط وتتنوع فيها الملامح والأبعاد السياسية والإقتصادية والثقافية والاجتماعية، فتعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع، طبقا لاعتبارات تقررها وتفعلها المنظومة، وتعيد إنتاجها بصور مختلفة في نطاق الحياه الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات، حيث يحرم كثير منهم من فرص الوصول والمشاركة في كثير من المرافق أو الوظائف الاجتماعية العامة (جيدنز، ٢٠٠٥: ٣٩٤) .

وتشير وحدة الإستبعاد الاجتماعي seu ، أن مفهوم الإستبعاد الاجتماعي Social Exclusion أكثر بكثير من فقر الدخل، بل يعد مصطلحا مختزلاً لما يمكن أن يحدث

عندما يواجه الناس أو المناطق مزيج من المشاكل المترابطة والمركبة، مثل البطالة، والتمييز، وضعف المهارات، وإنخفاض الدخل، وسوء السكن، والتفكك الأسري، وإرتفاع معدلات الجريمة، وتترابط هذه المشاكل أو الأبعاد وتعزز بعضها بعضاً كمؤشرات على حدوث الإقصاء الاجتماعي " (S.E.U,2004:1).

كما أكد" بيس " Peace على أن الإستبعاد الاجتماعي هو إختصار لتسمية ما يمكن أن يحدث للأفراد أو البيئات نتيجة المعاناة من مجموعة من المشكلات المترابطة، كالبطالة، وإنخفاض الدخل، والسكن الرديء أو العشوائي، وسوء الحالة الصحية والبيئية، وزيادة معدلات العنف (Peace, ,2001:274)

ورغم تعدد وتباين التعريفات العلمية للإستبعاد كمفهوم، إلا أن مجمل تلك التعريفات قد إتفقت على أن الإستبعاد يقصد به: " طرد المواطن خارج المنظومة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل لا يعتبره أحد المكونات الرئيسية في البناء الاجتماعي ". ومن ثم فإن الإستبعاد بكافة صوره وأبعاده السياسية والإقتصادية والاجتماعية، يعكس غياب مشاركة الأفراد وتوقف الدور الذي تقوم به الشبكات الاجتماعية في الربط بين القوى المجتمعية من ناحية، ومصالح وأهداف مؤسسات الدولة من ناحية أخرى. الأمر الذي يراكم اللامساواة الاجتماعية ويدفع المجتمع إلى العزلة والضعف (Komter,1995:299-301) .

كما يرى والتر بوزرت Walter Bossert وآخرون أن الإستبعاد الاجتماعي هو مفهوم متعدد الأبعاد يغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهو يعبر عن الفشل أو عدم القدره على تحقيق مستويات كافية من مختلف الوظائف والأنشطة الاجتماعية والتي تعد ذات قيمة في المجتمع. كما يروا أن الإستبعاد الاجتماعي عملية نسبية، بمعنى أن الفرد لا يكون مستبعداً اجتماعياً بصورة مطلقة، ولكن الإستبعاد يكون بصورة نسبية من خلال مقارنة الفرد لوضعه بغيره من أعضاء المجتمع. وبذلك فإن الإستبعاد الاجتماعي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمفهوم الحرمان الذي ينشأ من خلال مقارنة الفرد لوضعه أو ظروفه مع أولئك الذين هم أفضل منه حالاً. كما يرى رنسيمان Runciman أن حجم الحرمان النسبي هو مدى الفرق بين ما يتوقع الفرد تحقيقة وبين الوضع الفعلى المعاش أو المحقق. ومن ثم فإن درجة الإستبعاد تتحدد طبقا لإستمرار حالة الحرمان عبر فترة طويلة من الزمن، أو طبقا لمدى نسبية الحرمان أو إستمراريته (Bossert,et.al.,2005:2) .

ويتناول الباحث مفهوم الإستبعاد الاجتماعي من الناحية الإجرائية على أنه شعور الأفراد بعدم القدرة على ممارسة الوظائف والأنشطة الاجتماعية المتاحة لغيرهم من أفراد المجتمع الجامعي (كالإنخراط في العلاقات الاجتماعية الجامعية، والمشاركة في الأنشطة الطلابية، والوعي بالحقوق والواجبات الجامعية)، سواء كان ذلك بصورة غير إرادية، أو كنوع من الإنسحاب الطوعي الناتج عن رفضهم لقواعد المجتمع الجامعي وسياساته.

٢- مفهوم التطرف Extremism :

يعد مفهوم " التطرف " Extremism من المفاهيم التى من الصعب تحديدها أو إطلاق تعميمات بشأنها، وهو ما يرجع إلى أسباب عديدة منها: نسبية المعنى اللغوى للتطرف وإختلافه بين المجتمعات، فما قد يُعد تطرفاً فى مجتمع ما قد لا يكون كذلك فى مجتمع آخر، ويرجع ذلك إلى إرتباط التطرف بالمتغيرات السياسية والدينية والحضارية لكل مجتمع. وكذلك الخلط بين مفهوم التطرف ومفاهيم آخرى مثل الإرهاب Terrorism، والعنف Violence، والتعصب Prejudice أو Fanaticism .

ويشير التعريف اللغوى للتطرف extremism كما ورد في قاموس وبستر Webster إلى أنه " غلو أو تجاوز حد الإعتدال وعدم التوسط، أو الإبتعاد بشدة عما هو منطقي، أو معقول، أو مقبول كالتطرف في الرأي أو السلوك " (Webster, 1984: 316) .

وتختلف التعريفات الإصطلاحية للتطرف بين الباحثين، فمنهم من يعرف التطرف بأنه " تبنى الأفكار المعادية للمجتمع ومصالحه وأهدافه وخصوصية أفراده، والإنغلاق على الأفكار أحادية الجانب التى تتبنى زاوية واحدة من النظر الجانح فى الفكر والسلوك إلى أقصى اليمين أو إلى أقصى اليسار" (Mulloy,2005 :18) .

كما يرى نيومان Neuman أن مصطلح التطرف يستخدم لوصف الوسائل غير الشرعية التي يحاول من خلالها الأفراد أو الجماعات تحقيق أهدافهم، والتي تتسم بالعنف أحياناً، وتستهين بمقدرات الحياة، ومقوماتها كالحرّية، وحقوق الآخرين (Neuman, 2010:12) .

وتنظر دوناتلا بورتا Donatella della Porta إلى التطرف على أنه" عملية تعارض معتقدات وقيم الأفراد والجماعات المعارضة مع تلك التي تعود للدول ذاتها، حيث ينشأ التطرف من التناقض فى القيم والمصالح بين الأطراف، مع إرتباطه بالرغبة فى الإستحواذ بما لا يتوافق مع رغبات الآخرين، بل وربما يتصادم معها، على نحو يهيئ لإستعمال العنف " (Porta, 2009:9) .

كما يشير " لارسون " Larson إلى أن التطرف يمثل " إستجابة لدى الشخص تعبر عن الرفض والإستياء تجاه ما هو قائم في المجتمع، حيث تساهم مجموعة الخصائص المميزة للشخصية المتطرفة، على نهج مجموعة من الأساليب المتطرفة في السلوك كالتعصب، والتصلب، والجمود الفكري، والنفور من الآخرين " (Larson,2005:9) .

واتجه بلودر Bolder إلى تعريف التطرف على أنه " إتخاذ الفرد موقفاً متشدداً يتسم بالقطيعة في إستجاباته للمواقف الاجتماعية التي تهمه، والموجودة في بيئته التي يعيش فيها، وقد يتدرج التطرف بين القبول التام أو الرفض التام " (Bolder,2006:39).

ويقصد بالتطرف من الناحية الإجرائية، المبالغة أو الغلو والتشدد في التمسك فكراً أو سلوكاً بجملة من الأفكار الدينية أو السياسية أو الإقتصادية أو الاجتماعية، والتي يشعر معها الفرد بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة التي لا تقبل الجدل، مما يدفعه للإصطدام مع الآخرين، والاختلاف معهم معبرا عن ذلك بفكر متطرف، أو بسلوك عنيف أو متطرف .

٣- مفهوم الشباب :

تعددت الآراء حول تعريف مفهوم الشباب، فلا يوجد تعريف واحد محدد لمفهوم الشباب، كما أن هناك صعوبة فى إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم. وذلك لإختلاف العلماء والباحثين حول حدود المرحلة السنية للشباب. فهناك من يحدد هذه المرحلة من سن الخامسة عشر وحتى سن الخامسة والعشرين، بينما يرى آخرون أن هذه المرحلة تمتد إلى ما بعد سن الثلاثين. وهذا الإختلاف فى تحديد مفهوم الشباب أدى إلى وجود إتجاهات متعددة لتعريف الشباب منها: الإتجاه البيولوجى: والذي يؤكد على أن مرحلة الشباب هي المرحلة العمرية التى يكتمل فيها النضح العضوى والعقلى للفرد. بينما يرى الإتجاه النفسى: أن مرحلة الشباب عبارة عن مرحلة نمو وانتقال بين الطفولة والرشد، ولها خصائص تميزها عما قبلها وما بعدها. أما الإتجاه الاجتماعى: فينظر للشباب باعتباره ظاهرة اجتماعية، وليس ظاهرة بيولوجية فقط. فمرحلة الشباب لا ترتبط بسن معين وإنما ترتبط بمجموعة من السمات والخصائص الاجتماعية التي إذا توافرت فى فئة معينة كانت هذه الفئة شباباً، بغض النظر عن المرحلة السنية (سعيد وشفيق ،٢٠٠٣ :٢٣-٢٤) .

و يرى" سعد شنك " أن مرحلة الشباب هى مرحلة تغير كمى ونوعى فى ملامح الشخصية، تتميز بدرجة عالية من التعقيد، وتختلط فيها الرغبة فى تأكيد الذات، والبحث عن دور اجتماعى، والتمرد على ما سبق إنجازه، إلى جانب الإحساس بالمسئولية والرغبة فى مجتمع أكثر مثالية، مع السعى المستمر إلى التغيير. وبذلك فإن توفر هذه العناصر يعكس ما يمكننا أن نسميه بالشخصية الشابة (شنك ،٢٠٠٤ :٢).

بينما يرى "على ليلة" أن الشباب هى مرحلة المعاناة والإكتمال، فإذا اصطلحنا على تقسيم دورة حياة الإنسان بين الطفولة والشباب والرجولة والشيخوخة، فإن المرحلة الأولى فى غالبها ذات طابع بيولوجى، بينما الثانية إكتمال بيولوجى نفسى اجتماعى، وتعتبر الثالثة هى إمتداد لهذا الإكتمال إلى أقصى مستويات النضج، وهو المستوى الذى يبدأ فى التحلل خلال المرحلة الرابعة (ليله ،١٩٩٠: ٣٥).

ويقصد بالشباب من الناحية الإجرائية جموع الطلاب الجامعيين فى الفرقة الرابعة ببعض الكليات النظرية والتطبيقية بجامعة بني سويف خلال العام الجامعي ٢٠١٦-٢٠١٧، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (٢١- ٢٢) عاماً .

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة:

تعددت النظريات التي تناولت ظاهرة الإستبعاد الاجتماعي في علاقتها بالتطرف والعنف. إلا أن الدراسة الحالية سوف تعتمد على ثلاثة نظريات حديثة ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة وهي: نظرية الضغط العام، ونظرية الحرمان النسبي، ونظرية العدالة. وسنحاول في هذه الدراسة الإستفادة من كافة القضايا النظرية والمنطلقات الفكرية لتلك لنظريات، في تحليل نتائج الدراسة، وسنعرض لها فيما يلي:

١- نظرية الضغط العام General Strain Theory :

يؤكد أجنيو R. Agnew إن الأهداف القيمية التي يهدف كل فرد في المجتمع إلي تحقيقها، تؤدي إلي مزيد من الضغوط عندما يعجز الفرد عن الوصول إليها ، حيث أن الفرد في سعيه لتحقيق هذه الأهداف قد يواجه العديد من أشكال الإنفصالات أوالتناقضات disjunctions، وأول هذه الأشكال هو الإنفصال بين الطموحات وإمكانية تحقيقيها (أي بين الواقع والمأمول)، أي أن هناك تناقض بين الأهداف goals والوسائل means ، حيث أن الأهداف تكون متاحة لجميع أفراد المجتمع، ومن حق كل فرد أن يتطلع لتحقيق أهدافه، إلا أن وسائل تحقيق هذه الأهداف تكون غير متاحة للجميع، الأمر الذي يسبب الضغط والإحباط للفرد الذي يعجز عن تحقيق تلك الأهداف عبر الوسائل الشرعية legitimate means. كما ركزت النظرية علي الطبقة الاجتماعية في علاقتها بتحقيق الأهداف، حيث تري النظرية أن انتماء الفرد للطبقة الدنيا يعد أحد عوائق الوصول للأهداف القيمية، وأن أفراد الطبقة الدنيا يواجهون عوائق شتى للوصول لأهدافهم وهم الأكثر إحساسا بالتناقض بين الأهداف والوسائل (Agnew,1992:51).

أما الشكل الثاني من أشكال الانفصال فيتمثل في الفجوة بين التوقعات والإنجازات الفعلية Expectations and actual achievements، فالضغط يزيد حينما يكون الإنجاز الفعلي للفرد أقل مما كان يتوقعه. أما النمط الثالث من الانفصال فيشير إلي الفجوة بين المحصلة الفعلية التي يحصل عليها الفرد وما يستحقه فعلاً، فالأفراد لا يريدون الحصول علي الدخل علي حسب أمزجتهم وإنما علي حسب ما بذلوه وما يستحقوه فعلاً حتى تتحقق العدالة. وفي الواقع فإن اتجاهات المقارنة الاجتماعية لا تتوقف عند مقارنة الفرد بين الجهد المبذول وما يحصل عليه فعلاً ، و لكن المقارنة تمتد إلي مقارنة ما يحصل عليه الفرد في مقابل ما يتحصل عليه الأفراد المماثلون له في المجتمع (Agnew,1992:52-54).

كما أن الآثار السلبية للضغوط تتزايد عندما يشعر الفرد بغياب العدل الاجتماعي social justice وذلك عندما يقارن الفرد نفسه بالأفراد المماثلين له في المجتمع، حيث يجد الفرد نفسه محاطاً بالضغوط في حين يجد غيره من أفراد المجتمع لا يعانون من تلك الضغوط ، مما يؤدي إلى زيادة تعرضه للآثار السلبية لتلك الضغوط (Brezina,1996:47)، كما يؤدي إحساس الفرد بغياب العدل الاجتماعي إلى معايشته للعديد من الأحاسيس والعواطف السلبية negative emotions، والتي تؤدي بالفرد إلي التعرض للعديد من المشكلات الاجتماعية، التي تقوده إلي السلوك العنيف أو المنحرف كوسيلة للتخفيف من حده هذه المشاعر(Agnew, 1983:439).

وتتمثل أهم هذه المشاعر السلبية في: مشاعر اليأس despair، والخوفfear، والهزيمة والإحباط defeat، والاغتراب alienation (Agnew,et.al,1996:693). والتي يعبرون عنها من خلال سلوك الغضب anger، والغيظ resentment، وعدم القناعة dissatisfaction، والتمرد rage، وخيبة الأمل disappointment، والتعاسة unhappiness، وتعد هذه المشاعر نتيجة لما يعانيه الشباب من ضغوط في المجتمع المعاصر(Agnew,1992:52).

٢- نظرية الحرمان النسبي Deprivation Theory :

يوضح كل من روبرت دوس R. Dowse وجون هيوز J. Hughes في كتابهما "علم الاجتماع السياسي" Political sociology فكرة الحرمان النسبي من خلال فكرة مؤداها: إن الناس يضفون قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الاجتماعية مثل الثروة، والمكانة، والقوة، والأمن، والمساواة، والحرية، وغيرها. وعندما لا يتمكنون من تحقيق تلك القيم أو قيمة واحدة مما يتطلعون إليه، فإنه يتشكل لديهم حالة من اللارضا والغضب والعداء. وهذا الموقف يعرف بـــــــــ "الحرمان النسبي" والذي يشير إلى التوتر الذي ينشأ من التضارب بين ما هو كائن وما بنبغي أن يكون فعليًا، فيما يتعلق بإشباع الحاجات والقيم المجتمعية " (Dowse & Hughes,1982: 411) .

وطبقا لأراء دوس وهيوز فإن المسألة الحاسمة في تصور الحرمان تتمثل في الفجوة بين ما ينبغي أن يحصل عليه أفراد المجتمع أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه من ناحية، وما يحصلون عليه فعلا من ناحية أخرى. ومن هنا فإن الحرمان النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر عندها الفرد أنه محروم وما يترتب على ذلك من غضب وعداء (Dowse & Hughes,1982: 412).

وقد قدم جيشويندر Geschwender في أطروحته "التوقعات المتصاعدة" Rising Expectations عام ١٩٦٤ صورة أكثر وضوحا عن الحرمان النسبي، ليصفه بفجوة الحرمان الناشئة عن ارتفاع التوقعات المصاحبة لتحسن الظروف الإقتصادية، وحالة اللارضا المصاحبة لعدم القدرة على تحقيق تلك التوقعات. وبطبيعة الحال فإن التوقعات في هذه الحالة توفر مقارنة هامة بين مستويات الإشباع التي يمكن تحقيقها في ظل تحسن الظروف، والإشباعات المحققة فعليًا من خلال الظروف المجتمعية المعاشة (Geshwender, 1964: 248) .

بينما طرح جيمس ديفز James C. Davies في عام ١٩٦٩، فرضيته الموسومة (j– Curve) والتي أعتبرت في حينها المحاولة الأكثر شيوعا في تفسير العلاقة بين مستوى تحسن الظروف والسخط الاجتماعي. وقد لاحظ ديفز أن العنف أو الثورات الاجتماعية غالبًا ما تحدث نتيجة التراجع الحاد في مستويات الإشباع، فعندما يكون نجاحًا ماضيا قد ولد تصاعدًا في التوقعات، يقابله هبوط في الإشباع الفعلي للحاجة، فإن الفجوة (فجوة الحرمان) بينهما لا يمكن التحكم فيها، وتظهر في صورة سلوك عنيف (Davies,1969: 691) .

ويوضح بيتي جرو Pettigrew أن الحرمان النسبي يتخذ شكلين مختلفين تمامًا: يعرف النوع الأول: بالحرمان النسبي الذاتي، ويحدث على المستوى الشخصي interpersonal عندما يشعر الفرد بأنه محروم نسبيًا، وبشكل غير عادل بالنسبة

للآخرين، وينجم عن ذلك حالة من التوتر واللارضا. أما النوع الثاني: فهو الحرمان النسبي الجمعي Collective وينتج من المقارنة الجماعية حيث يشعر الفرد بأن جماعته أو فئته الاجتماعية، محرومة نسبيًا وبصورة غير عادلة بالنسبة للجماعات الأخرى. والحرمان الجمعي له مكونان أساسيان: الأول: الإدراكي Cognitive وهو الاعتقاد بأن توقعات الجماعة لا يمكن تحقيقها (حيث تعتقد الجماعة بأن الطبقة الحاكمة هي المسؤولة عن حالة فقرها)، والثاني: الحرمان العاطفي Emotional وهو رد الفعل العاطفي القوي إزاء حالة اللاعدالة ويتضمن مشاعر الغضب والإحباط والسخط واللارضا. وتؤكد نظرية الحرمان النسبي بأن المكون العاطفي هو السبب الأقرب للإنخراط في الفعل الاحتجاجي أو العنيف (Pettigrew,2002:351) .

وهذا ما دفع سلفرSilver للربط بين الحرمان النسبي والإستبعاد، وكلاهما يرتبط بمفهوم القوة. فالإستبعاد يأتي من خلال رغبة صاحب القوة بتوظيف مقدرته على إستبعاد الآخرين وحرمانهم من حقوقهم ويظهر ذلك من خلال النماذج الثلاثة الأساسية المفسر للاستبعاد والتي زكرها سلفرSilver وهي: نموذج التضامن Solidarity ، والذي يؤكد على العلاقات الاجتماعية التضامنية بين الفرد والدولة، ونموذج التخصص Specialization، والذي يعرف بالنموذج التعاقدي، ويركز على التبادل التعاقدي للحقوق والواجبات بين أعضاء المجتمع. وأخيراً نموذج الاحتكار Monopoly ويرتكز على فكرة أن القوة هي التي تخلق النظام الاجتماعي، ومن ثم فإن أصحاب القوة يستأثرون بالفرص الإقتصادية والاجتماعية لأنفسهم ويخلقون آليات معينة تقيد وصول الآخرين لها (silver,1994 :531–537). كما أكد على أن وجود أفراد أو مجموعات محلية من المواطنين المحرومين من المشاركة الفعالة في صنع القرار وممارسة المواطنة العادلة، من شأنه أن يجعلهم من المستبعدين اجتماعياً (Silver ,2007:16) .

وبالنظر إلى نماذج سلفرSilver المفسرة للإستبعاد، نجد أن جميعها وبدرجات متباينة، تشدد على ضرورة فهم الإستبعاد بالإستناد إلى تدخلات القوة، وسواء ارتبط الأمر بتخلي الدولة عن مسؤوليتها إزاء المجتمع، أو بإنتهاك التبادل التعاقدي للحقوق والواجبات عن طريق التلاعب بالمعايير، أو بإحتكار أصحاب القوة للفرص الإقتصادية والاجتماعية لأنفسهم. ومن ثم فإنه وبحسب نظرية الحرمان النسبي، فإن الإستبعاد يكون نتيجة منطقية للحرمان، وهو الذي يقود إلى تشكل الفجوة بين مستوى التوقعات وحد الإشباع الفعلي، وعليه فإن المصدر المسئول عن تشكل عملية الإستبعاد يقع خلف حالة الحرمان، والتي تتسبب فى شيوع حالة من السخط والغضب لدى الناس. (Silver,1994:571).

٣- نظرية العدالة Theory of Equality :

دافع جون راولز J. Rawls عن النظام الليبرارلي، كنظام بديل للنظام الرأ سمالي، وإحدى السمات الأساسية المميزة لهذا النظام هو العمل على توزيع ملكية الثروة ورأس المال على جميع أفراد المجتمع، بما أطلق عليه جيمس ميد J. Meade ديمقراطية

وصول الجميع لتملّك الملكية (Property-owning Democracy)، وبالتالي على منع جزءٍ صغير من المجتمع من السيطرة على الموارد – وبشكل غير مباشر– على الحياة السياسية أيضًا، بما يعرف " برأسمالية دولة الرفاهية " والتي تسمح لفئة صغيرة بإحتكار وسائل الإنتاج. حيث أكد راولز أن للنظام الليبرالي القدرة على تجنب ذلك، لا عن طريق إعادة توزيع الدخل فحسب، وإنما من خلال ضمان ملكية الأصول المُنْتِجة ورأس المال البشري على نطاق واسع، على خلفية الحريات الأساسية القائمة على أساس المساواة، وتكافؤ الفرص (Rawls, 1971:179) .

وتقوم نظرية راولزRawls عن العدالة، على التأكيد على فكرة السلع الأولية لوصف الموارد والتي يمكن أن يتفق عليها أفراد المجتمع كوسيلة لتحقيق الأهداف، سواء كان ذلك بالنسبة لأهدافهم الفردية الخاصة أو لمفهوم الصلاح أو الخير العام (الأهداف العامة). ويؤكد راولز أنه بغض النظر عن عدم وجود مفهوم واحد للخير، فإن أي انسان عقلاني يرى أنه يرتبط بتصوره للعدالة في الحصول على السلع الأولية، وضمان الحريات الأساسية (حرية الفكر والتعبير)، وحرية التنقل وتكوين الجمعيات، وحرية اختيار المهنة، وخلق وإتاحة فرص العمل، والتوزيع العادل للدخل والثروة، وعمومية القواعد الاجتماعية كالتقدير واحترام الذات. (Shepley, 2005:9)

كما ترتبط فكرة العدالة أيضا بمفهوم المساواة الاجتماعية، حيث تحدث اللامساواة الاجتماعية طبقا لما أشار إليه دوركايم بسبب (تقسيم العمل، والفروق بين التضامن الآلي والعضوي، وغياب التكامل الاجتماعي). وبحسب ماكس فيبر (عن طريق توزيع السلطة غير المتكافئ الذي يتجلى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحياة السياسية، أوعن طرق الهيمنة الشرعية أو غير الشرعية على الموارد والسلطة). وطبقا للنهج الماركسي (على أساس قوة العمل وعلاقات العمل، و التقسيم الاجتماعي للعمل، والصراع بين الطبقات الاجتماعية). وفي كتابات أخرى أكثر حداثة حددت مجالات اللامساواة الاجتماعية فى الفروق في التعليم واللون والعرق ومحل الإقامة، والجنس أو الدين، والعمل، والتمييز الطبقي (Pardini, 2003:5) .

وقد سيطر الفكر السياسي على فكر راولزRawls ، والذي أكد على أهمية مفهوم المسؤولية في نظرية العدالة. فأكد على أنه لتحقيق مبدأ العدالة في توزيع السلع الأساسية، يجب أن يراعي الأولوية للأسوأ حالا في المجتمع. فلو افترضنا أن موارد المجتمع وزعت بالتساوي، فإن ذلك يعد غير عادلاً بناءً على متغير الحاجة ومستوى المعيشة، ولذلك فإن العدالة لا تعني توزيع الموارد بالتساوي بقدر ما تعني مراعاة الأكثر احتياجاً من الأفراد .(Shepley, 2005:9)

وبناءً علي ذلك، فقد توصل راولز Rawls إلى مبدأين يعملان على تسيير عمل المؤسسات القاعدية للمجتمع العادل، الأول: يمنح كل فرد مجال للحرية المدنية والسياسية مساوٍ للآخرين، أما الثاني: فيضمن عدم السماح بالتفاوتات المادية إلا عندما تكون في

صالح الأشخاص الأقل حظاً، أو الأكثر احتياجاً. وبالتالي تكون مرتبطة بأوضاع اجتماعية مفتوحة ومتاحة لكل الأفراد، وطبقاً لمبدأ تكافؤ الفرص (فاينشتوك، ٢٠٠٠: ٨٥) .

وقد أعاد راولز Rawls صياغة هذين المبدأين في مراجعته اللاحقة للنظرية بحيث أصبحا على الشكل التالي: المبدأ الأول، مبدأ الحرية: ويعني أن كل شخص له نفس الأهلية المطلقة التي لغيره ضمن منظومة مناسبة تماماً من الحريات القاعدية المتساوية .والمبدأ الثاني، مبدأ الاختلاف: حيث يجب ان ترتبط أشكال التفاوت الاجتماعي والإقتصادي بمواقع ووظائف مفتوحة للجميع ضمن ظروف عادلة متكافئة الحظوظ، وأن تكفل أكبر قدر من المنفعة لأعضاء المجتمع الأكثر حرماناً (تتيان و بلعزوقي ،٢٠١٤: ١٢٣٦) .

بينما أكد وولف ودي شاليط أن الإستبعاد الاجتماعي ينتج من خلال عدم مشاركة أفراد المجتمع في الأنشطة والقدرات، وأن تحليل عملية الإستبعاد تتم من خلال المشاركة فى معيارين ساقتهما نظرية العدالة لراولز Rawls هما: معيار الأنشطة: كالإستهلاك والإنتاج والعلاقات الاجتماعية. ومعيار القدرات: كالحق في الحياة والصحة الجسدية، والسلامة والأمن، والعقل العملي، وجميع الوظائف التي تمكن الفرد من الإنخراط فى المجتمع مثل فهم القانون، والمشاركة السياسية، وغيرها (Shepley, 2005:12).

كما أكد كل من بورخارت لو غراند Burchardt, Le Grand وبيشود Piachaud أن الإستبعاد الاجتماعي يحدث من خلال منع الأفراد من المشاركة في عدد من مجالات النشاط وهي: الإستهلاك: أي القدرة على شراء السلع والخدمات (بما في ذلك الدخل والصحة)، والإنتاج: وتعني المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الإقتصادية أو الاجتماعية، والمشاركة السياسية: وتعني المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي أو الوطني. وأخيراً، التفاعل الاجتماعي: بمعنى التكامل مع العائلة والأصدقاء، والمجتمع (Shepley, 2005:7) .

رابعاً: الدراسات السابقة :

يعد التراث النظري للدراسات السابقة بعداً هاماً يمكن للباحث الإستفادة منه، من خلال الوقوف على آخر النتائج التى تم التوصل إليها فى مشكلة البحث، ومقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج تلك الدراسات. مما يمنح الدراسة الحالية عمقاً نظرياً ويساهم فى بلورة نتائجها مقارنة بنتائج الدراسات الأخرى. وقد قام الباحث بتصنيف الدراسات السابقة إلى قسمين: دراسات حول العنف والتطرف، وأخرى حول الإستبعاد الجتماعي، مرتبة ترتيباً تاريخياً من الأحدث للأقدم، وسنتناولها بالعرض فيما يلى:

أ - دراسات حول العنف والتطرف:

حاول الرواشدة، علاء زهير (٢٠١٥) فى دراسته بعنوان :التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني: دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل .التعرف على عوامل التطرف الأيديولوجي ومظاهره من وجهة نظر الشباب الجامعي الأردني، وبيان علاقة ذلك ببعض المتغيرات الديموجرافية، وإعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٣٠٤) من الطلاب والطالبات من طلاب الجامعة الأردنية و جامعة العلوم والتكنولوجيا، وتم الإعتماد على صحيفة الإستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات .

وقد تبين من نتائج الدراسة أن أهم أسباب التطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي، الأسباب الاجتماعية للتطرف والتي جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (٣.٨٩)، أما الأسباب الدينية فقد جاءت في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (٣,٧٦)، كما جاءت الأسباب السياسية للتطرف التي جاءت في المرتبة الثالثة كانت أكثر الأسباب الداخلية تأثيراً هي: عدم إتاحة حرية التعبير، وضعف المشاركة السياسية في المجتمع. أما فيما يتعلق بالأسباب الاقتصادية للتطرف الذي جاء في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٩)، حيث كانت أكثر الأسباب تأثيراً في ظهور التطرف، غياب تكافؤ الفرص، انتشار البطالة، وارتفاع الأسعار، والتفاوت الطبقي، وحرمان بعض الطلاب من المساعدة المالية، والفقر. (الرواشدة ،٢٠١٥ :١١٤-١١٧) .

بينما هدفت دراسة قادري، حليمة (٢٠١٥) بعنوان: إتجاهات الطلبة نحو العنف في الحي الجامعي: دراسة ميدانية ، إلى محاولة التعرف على إتجاهات طلاب جامعة وهران نحو العنف في الحياة الجامعية، ولتحقيق أهداف الدراسة إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (١٦٠) طالبا (٧٠ ذكر، و٩٠ أنثى)، وتم الإعتماد على الإستبيان كآداة لجمع البيانات، وقد حاولت الدراسة التعرف على العلاقة بين إتجاهات الطلاب نحو العنف في الحي الجامعي وبعض المتغيرات الديموجرافية. وقد إنطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين هما: يوجد فرق في إتجاهات الطلبة نحو العنف يعزى لمتغير الجنس، ويوجد فرق في إتجاهات الطلبة نحو العنف يعزى لمتغير المستوى الدراسي. وقد توصلت الدراسة إلى صدق الفروض المطروحة (قادري، ٢٠١٥: ١٠٩-١٣٨).

وهدفت دراسة مولي بيبر Mollie Pepper (٢٠١٥) بعنوان الإستبعاد الاجتماعي وسبل المعيشة، والعنف ضد المرأة : اللاجئين المسلمين في بورما بتايلاند ، الى محاولة فهم العلاقة بين إستراتيجيات سبل العيش، والإستبعاد الاجتماعي، ونوع العنف القائم على الجنس، للاجئين المسلمين الذين يعيشون في ظروف الإقصاء الاجتماعي فى بورما بتيلاند. وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال نتائج عدد (٤٠) مقابلة، ودراسة السوق، والمقابلات التي أجريت مع اللاجئين المسلمين في بورما في تايلاند. وكان من أهم نتائج الدراسة التأكيد على تعرض تلك الفئة من اللاجئين للعنف في مستويات متعددة. كما تشير النتائج إلى أن هناك عدة أشكال للعنف الناتج عن الإستبعاد الاجتماعي منها العنف ضد المرأة، والعنف الهيكلي أو المجتمعي، والضغوطات والقيود الشخصية، وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النساء، والأطفال، والأقليات العرقية، مما أدى إلى مزيد من التهميش وإنعدام الأمن وفرص العيش وكسب الرزق لتلك الفئات (Pepper, 2015:2) .

وجاءت دراسة شعيب، مها (٢٠١٤) بعنوان: دلالات تأثير تهميش التماسك الاجتماعي في المدارس الثانوية في إتجاهات التلاميذ السياسية والاجتماعية والمدنية في لبنان، لتهدف الى محاولة التعرف على أثر التهميش الاجتماعي القائم على العرقية

والديانة في إتجاهات تلاميذ المرحلة الثانوية السياسية والاجتماعية والمدنية فى لبنان. وقد إستطلعت الدراسة آراء (٢٤) مديرًا، و (٦٢) مدرساً، و (٩٠٠) تلميذاً في الصف الحادي عشر في عدد (٢٤) مدرسة ثانوية حكومية وخاصة في المحافظات اللبنانية الثماني. يُشار إلى أن عشرًا من الثانويات المستهدفة كانت حكومية، في حين توزعت الثانويات ال (١٤) الباقية على ثانويات دينية وعلمانية خاصة .

وقد إعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، كما تم الإعتماد على المقابلات الشخصية وصحيفة الإستبيان كآداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تبين من الدراسة ضيق مفهوم التماسك الاجتماعي بين التلاميذ والمحصور في النزاعات ذات الطابع الطائفي، بينما غاب جانب المساواة والعدالة التوزيعية والعلائقية كعامل في تعزيز التماسك الاجتماعي أو ضعفه. كما تبين أن البيئة الحوكمية في المدارس تتسم بالسلطوية والهرمية، إذ كانت فرص مشاركة التلاميذ والأساتذة في الحياة المدرسية وفي القرارات والأنشطة محدودة، خاصة في غياب مجالس الطلبة و مجالس الآباء. كما بينت الدراسة محاولة الفصل بين التلاميذ في المدارس الثانوية المختلفة على أساس طائفي، ومن ثم المساهمة في خلق بيئة أحادية التوجه. ومن ناحية أخرى، تبيّن أن هناك إنشطارًا شبه كامل بين المناهج الدراسية الرسمية والأنشطة اللاصفية التي من شأنها أن تعزز التماسك الاجتماعي (شعيب، ٢٠١٤: ١٤-٢٢).

وهدفت دراسة حسين، محمود عطا (٢٠١٤) بعنوان: أسباب العنف الجامعي وأشكاله من وجهة نظر عينة من الطلاب الجامعيين بجامعة الأقصى. إلى التعرف على أسباب العنف الجامعي وأشكاله من وجهة نظر عينة من طلبة جامعة البترا، والكشف عن مدى إختلاف هذه الأسباب والأشكال بإختلاف الجنس، والمستويات الدراسية للطلبة. وقد إعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، حيث بلغت عينة الدراسة (٣٣١) من الطلاب الجامعيين، تم إختيارهم بطريقة عشوائية، كما تم إستخدام إستمارة الإستبيان كآداة رئيسية لجمع البيانات.

وقد أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات عينة الطلبة حول العنف تعزى إلى المستوى الدراسي للطالب، كما تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات عينة الطلبة حول أسباب العنف تعزى للجنس، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروقًا بين الذكور والإناث حول الأسباب الجامعية والأكاديمية في إثارة العنف، لصالح الطلاب من الذكور (حسين، ٢٠١٤: ١٩٠-١٩٦).

كما حاولت دراسة عزيرو سعاد، شرناعي (٢٠١٢) بعنوان: الإتجاه نحو ظاهرة الإرهاب بالتدين و الشعور بالإنتماء لدى الفرد الجزائري(دراسة لخريجي الجامعة)، التعرف على إتجاهات الفرد الجزائري نحو ظاهرة الإرهاب في علاقتها بالتدين والشعور بالإنتماء للوطن. وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٣٠٠) شاب وشابة من ولاية تيزي وزو، يمثلون ثلاث فئات هي: فئة العاملين، وفئة العاطلين، وفئة الطلاب الجامعيين .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإتجاه نحو ظاهرة الإرهاب والتدين، حيث تبين أنه كلما كان هناك درجة عالية من التدين كان هناك ميل طردي في الإتجاه نحو ظاهرة الإرهاب. كما إتضح من النتائج أنّ هناك علاقة عكسية بين الإتجاه نحو ظاهرة الإرهاب والشعور بالإنتماء، أي أنه كلما كان هناك شعوراً بالإنتماء نقص الإتجاه نحو ظاهرة الإرهاب. وهذا يعني أنّ خصائص الوعي والإنتماء السائدة في المجتمع الجزائري لم تتأثر بمختلف الأحداث الاجتماعية والسياسية

والإقتصادية التي عاشها المجتمع الجزائري. كما تبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الإتجاه نحو ظاهرة الإرهاب والتدين بإختلاف الجنسين (ذكور/إناث) (شرناعي ،٢٠١٢: ٣٢١-٣٢٧).

أما دراسة علاء الرواشدة (٢٠١١) بعنوان: إتجاهات الطلبة نحو ظاهرة العنف المدرسي: دراسة ميدانية تحليلية ، فقد حاولت تحليل إتجاهات طلبة مدارس لواء القصبة في محافظة عجلون، نحو ظاهرة العنف المدرسي، وأهم العوامل المؤثرة في إتجاهاتهم نحو هذه الظاهرة، وذلك في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافيه للطلبة، كالجنس، ومستوى الدخل. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إستخدام منهج المسح الاجتماعي بإستخدام العينة العنقودية على (٦) مدارس من مجمل مجتمع الدراسة، وبلغ عدد الطلبة الخاضعين للدراسة (١٥٠) طالباً وطالبة من المدارس عينة الدراسة. وقد تم جمع البيانات من أفراد العينة عن طريق صحيفة الاستبيان . وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك إتجاهات سلبية عند الطلاب نحو ظاهرة العنف المدرسي. وكذلك تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإتجاهات الطلاب نحو ظاهرة العنف المدرسي تعزى لمتغير الجنس ومستوى الدخل (الرواشدة، ٢٠١١ :٢).

وكذلك هدفت دراسة العساسفة، رامي عودة الله (٢٠١١) بعنوان: مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي: دراسة ميدانية في جامعة مؤتة، إلى محاولة التعرف على العلاقة بين مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي والعنف لدى الطلبة الجامعيين، بجامعة مؤتة. وإعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، كما تم الإعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية في إختيار أفراد العينة. وكذلك تم تصميم إستبيان لجمع بيانات الدراسة، طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي وتم، وتكونت عينة الدراسة من (٦١٠) طالب وطالبة، أي ما يعادل نسبة ٣.٨% من مجتمع الدراسة .

وجاءت نتائج الدراسة لتقديرات الطلبة من حيث علاقة مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي بسلوك العنف داخل الجامعة إيجابية. حيث حصلت مؤشرات تفاعل الطلبة مع الإدارة الجامعية والهيئات التدريسية، والمشاركة في الأنشطة الجامعية، والوعي القانوني بحقوق وواجبات الطلبة، بدرجة تقدير مرتفع الأهمية، بينما جاءت أنماط التنشئة الاجتماعية بدرجة تقدير متوسط، في حين جاء مؤشر إستثمار الطلبة للأوقات الحرة خارج المحاضرات النظامية بدرجة تقدير قليلة. وبناءً على النتائج السابقة فقد تبين أن تأثير مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي على العنف لدى الطلبة الجامعيين قد جاء متوسط الأهمية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم (العساسفه ،٢٠١١: ١-٣).

بينما ناقشت دراسة هيثر بريكمان Heather Berkman (٢٠٠٧) بعنوان: الإستبعاد الاجتماعي والعنف في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي ، العلاقة بين الإستبعاد الاجتماعي والعنف من خلال إستطلاع رأي المستبعدين اجتماعيا في بيئات اجتماعية معادية أو مهمشة في أمريكا اللاتينية. ففي هذه البيئة يستخدم العنف من قبل أقلية للحصول على العدالة، والأمن، والسلطة وتحقيق مكاسب إقتصادية.

وقد تبين من الدراسة تأثير قلة الفرص الإقتصادية في المجتمعات المهمشة في إنتشار العنف الذي شهدته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السنوات الأخيرة. كما تبين أن فشل مؤسسات الدولة الرسمية في خدمة قطاعات معينة من السكان، وتوفير الخدمات الاجتماعية والإقتصادية كان له أثر بالغ فى انتشار العنف فى تلك المجتمعات، كما تبين أيضاً وجود علاقة ارتباطية بين الإستبعاد والجنوح للعنف من جهة وبعض العوامل الديموجرافية مثل الجنس والعمر والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، الوضع الوظيفي، وتعاطي المخدرات أو الكحول، والتعرض المبكر للمؤثرات العدوانية أو العنف من جهة أخرى. كما تبين أن الشباب كانوا الأكثر عرضة للإستبعاد والتهميش، واتضح ذلك من خلال تزايد أعداد العصابات من الشباب في جميع أنحاء أمريكا الوسطى والجنوبية، وزيادة نسبة أطفال الشوارع في أمريكا اللاتينية. كما أشارت النتائج أن مناطق ساو باولو كانت الأعلى فى معدلات العنف، كما تعد من المناطق الأكثر فقرا، والتي شهدت من ٧٥- ٩٦ حالة قتل لكل مائة ألف نسمة، بينما تبين أن مناطق مكسيكو سيتي، وسانتياغو دي شيلي، هي الأشد فقراً وتهميشا بين مناطق المدن (Berkman, 2007:5-8).

ب - دراسات حول الإستبعاد الاجتماعي:

حاولت دراسة جلبي، على عبد الرازق (٢٠١٣) بعنوان: الإندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً ، الكشف عن العلاقة بين الإندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة، من خلال عدد من المعايير كالمشاركة، وجودة العلاقات بين المواطنين، وتوزيع الموارد على نحو يستفيد منه الجميع. وفى محاولة لتحقيق الهدف من الدراسة قام الباحث بوضع عدد من القضايا أو الفروض للكشف عن أوضاع الإستبعاد الاجتماعي، ودور المواطنة النشطة في تشكيل مقومات الإندماج الاجتماعي في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير وبعدها، معتمداً فى معالجتها على مجموعة من الإجراءات المنهجية والتي شملت منهج إعادة التحليل، وآساليب البحث التاريخي، وطريقة المؤشرات الاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: بلوغ المعاناة من الإستبعاد الاجتماعي في مصر لزروتها قبل ثورة ٢٥ يناير، حيث إنتشرت مظاهر اللامساواة الاجتماعية، وبينت المؤشرات تراجع العدالة الاجتماعية، وزيادة التفاوتات الاجتماعية، وخاصة فى مجالات التعليم والصحة والرعاية. كما إنعكست أوضاع الإستبعاد الاجتماعي قبل ثورة ٢٥ يناير على حقوق المواطنة، والتي ظهرت فى بعض الممارسات المخالفة لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومبدأ المواطنة وما يمنحة للأفراد من حقوق احتماعية وإقتصادية وسياسية، كما تبين أن الإستبعاد الاجتماعي قد ساهم فى تكريس مجموعة من الممارسات التي كانت تعمل على الإستحواذ على مظاهر الحياة اليومية وتناقص مساحة المجال العام وزيادة قبضة الدولة (جلبي ،٢٠١٣ :٣٦-٣٧).

في حين أن دراسة دي هان Arjan de Haan ودوبي Amaresh Dubey ، (٢٠٠٧) عن: الإستبعاد الاجتماعي في أفقر المناطق الهندية، قد هدفت إلى تقديم تحليلاً للفقر في ولاية أوريسا، وبخاصة في الأحياء النائية والأشد فقراً، لدراسة حالة الإستبعاد الاجتماعي التي تعيشها تلك المناطق، معتمدةً على المعلومات التي أمكن إستخلاصها من عينة المسح الوطني الهندي. وللكشف عن أسباب الإختلافات المتزايدة بين أوريسا وبقية

أنحاء البلاد، فيما يخص التفاوتات الاجتماعية، والفوارق الطبقية، ومؤشرات الإستبعاد الاجتماعي مثل: معدلات الفقر، والتعليم، والصحة، والمشاركة فى التصويت.

وقد تبين من النتائج وجود علاقة بين إرتفاع معدلات الفقر والفئات الاجتماعية أو الطبقية للمجتمع الهندي، وخصوصا تلك الفئات الاجتماعية المستبعدة أو المهمشة اجتماعياً أو المنبوذة كالداليت، وقبائل الأديفاسيس المحرومة، والأقليات من المسلمين. حيث تبين إنخفاض الدخل بين كافة الطبقات، كما سجلت معدلات الفقر في ١٩٩٩/٢٠٠٠ بنسبة ١٦٪، و ٣٠٪ للأقليات من المسلمين، و٣٦٪ للداليت و٤٤٪ للادفاسيس. وحوالى ٢٣٪ من البوزيين (Haan & Dubey, 2007:3-9).

وكذلك حاولت دراسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٦) بعنوان: الإندماج الاجتماعي في البوسنة والهرسك ، تقديم مفهوم للإندماج الاجتماعي، و فهم عمليات الإستبعاد الاجتماعي التي تجري في البوسنة والهرسك، ومعرفة مختلف الجماعات التي تواجه الإستبعاد الاجتماعي بصورة يومية، مثل العائدين من أقليات روما، والمعوقين، والنساء، والأطفال، وكبار السن، والشباب. وكذلك كيفية معالجة ظاهرة الإستبعاد أوالإقصاء الاجتماعي.

وخلصت الدراسة إلى أن الإستبعاد الاجتماعي يرتبط بمشاعر الحرمان التى يعايشها الأفراد في البوسنة والهرسك، كما تبين أن حوالي ٥٠% من السكان لديهم خبرات بالإستبعاد، والذي ينطوي على إنكار الحقوق، سواء عن قصد أو بشكل غير مقصود، وضعف عمليات التضامن الاجتماعي، وعدم قيام الدولة بمسؤليتها في تحقيق الرعاية الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة، أو فرص حياه كريمة للأفراد. كما أكدت الفئات المبحوثة على عدم فاعلية الإطار القانوني للدولة مما ساهم فى تهميش كثير من الفئات منها الأقليات من الغجر والمعاقين والنساء، وخاصة فى مجالات سوق العمل والتعليم والحياة السياسية، بالاضافة إلى إهمال الدولة لإحتياجات الشباب مما يعرضهم لأنواع متعددة من الحرمان (UNDP,2006:1-2).

أما دراسة كاثي أرثيرسون K. Arthurson وكيث جاكوبس Keith Jacobs (٢٠٠٣) بعنوان: دراسة نقدية للإستبعاد الاجتماعي ودعم سياسة الإسكان الاجتماعي الإسترالية ، فقد عكفت على دراسة الإستبعاد الاجتماعي، والمشاكل المرتبطة به، وتقييم مدى تأثيره على سياسة الإسكان في أستراليا، مستخدمة مفهوم الإستبعاد الاجتماعي للدلالة على مجموعة من العوامل والعمليات التي تزيد الحرمان المادي والاجتماعي. في محاولة للإجابة على عدد من التساؤلات منها: ماهي علاقة الإستبعاد الاجتماعي بحيازة السكن وسياسة الإسكان ؟، وما هي المشاكل المصاحبة للإستبعاد الاجتماعي في سياسة الإسكان الأسترالية ؟ .

وقد إعتمدت الدراسة على مؤشرات المسح للوحة المنزلية البريطانية، وقياس خمسة أبعاد من الإستبعاد الاجتماعي هي: النشاط الإستهلاكي، والإدخار، والإنتاج، والنشاط السياسي، والنشاط الاجتماعي. وقد تبين من الدراسة وجود بعض مؤشرات الإقصاء الاجتماعي في السياسة الأسترالية مشتملة على عدم إمكانية وصول الأفراد إلى

دعم العلاقات الاجتماعية، ودعم الموارد، والمشاركة فى صنع القرار الديمقراطي، والممارسات الثقافية المشتركة. (Arthurson & Jacobs, 2003:3-5) .

بينما هدفت دراسة مايكل لوكشن و رسلان يمستوف Michael M. Lokshin and Ruslan Yemtsov (٢٠٠٠) بعنوان: إستراتيجيات الأسر لمواجهة الفقر والإستبعاد الاجتماعي في روسيا ما بعد الأزمة الاقتصادية ، إلى محاولة دراسة أثر الأزمة الإقتصادية التى تعرض لها المجتمع الروسي على عدم قدرة السكان على التكيف وتعرضهم للتهميش والإقصاء من قبل مؤسسات الدولة الرسمية. كما أسفرت عن إنخفاض حاد في دخل الأسر وإرتفاع معدلات البطالة، وزيادة معدلات الفقر. وقد أثرت تلك المخاطر الإقتصادية على التماسك الاجتماعي للمجتمع الروسي، وتعرض بعض فئات المجتمع للتهميش والإقصاء كالعاطلين، والمتقاعدين، والمعوقين، وما إلى ذلك.

وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال المسح الطولى للمجتمع الروسي (RLMS)، حيث تم تنفيذ مسح شامل لجميع الجوانب المعيشة، على عينة تمثيلية على الصعيد الوطني مكونة (٦٨٥٠) أسرة روسية. وقد تم إستخدام معدلات الإستهلاك ومستوى الرعاية الاجتماعية، ومدى الحصول على المساعدات الحكومية وغير الحكومية من منظمات المجتمع المدني كمؤشرات لقياس الفقر.

وقد تبين من النتائج أن معظم الأسر عينة الدراسة كانت الأقل تكيفا مع الأزمة الإقتصادية وخاصة أنها لم يكن لديها مدخرات كافية أو نظام تأميني لمواجهة تلك المخاطر، مما ساهم فى عدم إندماجها مع المجتمع العام وإنسحابها منه، وشعورها بالتهميش نتيجة عدم قدرتها على مواجهة إحتياجاتها من المصروفات النقدية أو السلع الإستهلاكية أو الخدمات. كما تبين أن ٥% فقط من المشاركين قد لجأوا لمؤسسات الضمان الاجتماعي الحكومية، بينما توجه خمس أضعاف تلك النسبة للمؤسسات غير الحكومية لطلب المساعدة مما يعكس عدم قيام المؤسسات الحكومية بدورها لتوفير الرعاية لأفراد المجتمع (Lokshin, & Yemtsov, 2000:1-22).

- **تعقيب على الدراسات السابقة :**

تتفق الدراسة الحالية مع دراسات، على أبو زهري، وحليمة قادري، وكمال الحوامدة في محاولتها لدراسة إتجاهات طلاب الجامعة نحو العنف أو التطرف، وتختلف عنهم من حيث كون هذه الدراسات قد ركزت فقط على العلاقة بين إتجاهات الطلاب الجامعيين نحو العنف وبين بعض المتغيرات الديموجرافية كالسن والنوع والمرحلة الدراسية والإنتماء السياسي والطبقي ودرجة تعليم الوالدين، في حين حاولت الدراسة الحاليه التركيز على أسباب ومؤشرات الإستبعاد الاجتماعي في علاقتها باتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف .

كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة، رامي عودة الله العساسفة من حيث دراسة العلاقة بين العنف بين طلاب الجامعة ومؤشرات الإستبعاد، واختلفت عنها في نوعية المؤشرات حيث ركزت دراسة العساسفة على مؤشرات الإستبعاد داخل محيط المجتمع الجامعي فقط، في حين أن الدراسة الحالية ركزت على مؤشرات الإستبعاد فى المجتمع العام من ناحية وفى مجتمع الجامعة من ناحية أخرى، فى علاقتها باتجاهات الطلاب نحو التطرف. كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة شرناعي عزيرو في كون الأخيرة قد ركزت على درلسة أسباب العنف الطلابي بالجامعة وعلاقتها بالتدين والإنتماء فقط .

وتتفق هذه الدراسة أيضاً مع دراسة موللى بيير ودراسة هيثر بريكمان في محاولة دراسة علاقة المؤشرات الإقتصادية للإستبعاد الاجتماعي بالعنف، إلا انهما تختلفا مع الدراسة الحالية من حيث محاولة الأخيرة التعرف على العلاقة بين مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي: الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية وإتجاهات الطلاب نحو التطرف والعنف.

كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة دي هان ودوبي، ودراسة كاثي أرثيرسون ، ودراسة مايكل لوكشن و رسلان يمستوف، ودراسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي فى كونها جميعا إهتمت بالدراسة الوصفية لمؤشرات الإستبعاد الاجتماعي، بينما اختلفت الدراسة الحالية مع تلك الدراسات فى دراستها لاتجاهات الشباب نحو التطرف فى علاقتها بتلك المؤشرات ، مما يؤكد أهمية الدراسة الحالية للوقوف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف وعلاقته بشعورهم بالاستبعاد الاجتماعي .

خامسا: الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- منهج الدراسة :

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية، ولذلك فقد إعتمد الباحث على منهج المسح الإجتماعي social survey عن طريق العينة، لجمع بيانات الدراسة وتفسيرها وتحليلها. كما إعتمد الباحث في هذه الدراسة أيضاً على القياس Measurement . ويعد القياس أحد مراحل البحث العلمي الاجتماعي الهامة، فكلما زادت الدقة في قياس متغيرات البحث، زادت الثقة في نتائج البحث (Kumar 1999:58). ولذا فقد تم الإعتماد على مقياس صمم خصيصا لقياس مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي، وكذلك لقياس إتجاهات الشباب الجامعي عينة الدراسة نحو التطرف .

٢- أدوات جمع البيانات

إعتمد الباحث على صحيفة المقابلة كآدة رئيسية لجمع البيانات، كما تم الإعتماد على مقياس تم إعداده خصيصاً لقياس مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي، وإتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف. وذلك بعد مراجعة الدراسات السابقة وأهم المقاييس المعنية بقياس الإتجاهات، مثل مقياس بورتر Porter وزملاؤه، ومقياس ليكرت Likert لقياس الإتجاهات والذي إعتمد عليه الباحث بصورة أساسية فى تصميم مقياس الدراسة .

ويعد مقياس " ليكرت " المقياس الأكثر شيوعاً وإستخداماً، وهو عبارة عن مقياس متدرج يستخدم في قياس الإتجاهات، ويتكون بناء هذا المقياس من مجموعة من العبارات الواضحة تقيس إتجاهات المبحوثين نحو الموضوع المراد قياسه، حيث يطلب من المبحوثين تحديد مدى موافقتهم على كل عبارة على مقياس متدرج، يتضمن خمس فئات للإستجابة، تبدأ من أوافق بشدة، أوافق، غير متأكد، أعارض، أعارض بشدة (Jupp (ed.), 2006:161).

وقد إعتمد الباحث بصورة أساسية على مقياس ليكرت Likert لقياس الإتجاهات، في تطوير المقياس الذي إستخدم في قياس اتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف فى

علاقتها بمؤشرات الإستبعاد الاجتماعي داخل المجتمع العام عموماً والمجتمع الجامعي خصوصاً، بحيث يطلب من المبحوثين أن يحددوا إستجابتهم على كل عبارة من العبارات على مقياس متدرج يشتمل على خمس فئات للإستجابة، يتدرج من (٥) وتعني الموافقة التامة، حتى (١) وتعني عدم الموافقة التامة، وبينهما درجات متفاوتة من الموافقة أو عدم الموافقة.

وقد قام الباحث بعدد من الخطوات من أجل بناء آداة الدراسة، ومنها: مراجعة الأدب السابق المتعلق بموضوع الإستبعاد الاجتماعي فى علاقتها بإتجاهات الشباب نحو التطرف ، إضافة إلى الإطلاع على الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة. وقد روعي في بناء وتطوير إستمارة المقابلة أن تكون مناسبة لقياس المطلوب منها، بحيث إحتوت آداة الدراسة على فقرات كافية تغطي جميع مجالات الدراسة. واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي الذي يحتسب أوزان تلك الفقرات على النحو التالي: (مرتفعة جداً من ٨٠% – ١٠٠%)، (مرتفعة من ٧٩.٩% – ٦٩%)، (متوسطة من ٦٨.٩% – ٥٨%)، (منخفضة من ٥٧.٩% – ٥٠%)، (منخفضة جداً أقل من ٥٠%). مع العلم بأن النسب المئوية جاءت لتعبر عن المتوسطات الحسابية لفقرات المؤشرات.

٣-صدق آداة الدراسة :

وصدق إستمارة المقابلة تعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وكذلك شمولها على كل العناصر التي يجب أن تدخل في عملية التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق آداة الدراسة من خلال مراعاة توافر الصدق الظاهري والداخلي للإستمارة كما يتضح فيما يلي:

أ – الصدق الظاهري :

قام الباحث بعرض آداة البحث "إستمارة المقابلة" في صورتها الأولية على السادة الأساتذه من أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع بكلية الآداب ببني سويف لتحكيمها، كما تم تعديلها فى ضوء ما أبدوه من ملاحظات، حتى وصلت لصورتها النهائية .

ب – صدق الداخلي الاتساق الداخلى للإستمارة :

وبعد التأكد من الصدق الظاهري لآداة البحث قام الباحث بتطبيقها على عينة إستطلاعية عشوائية قوامها (٥٠) طالباً من طلاب السنة الرابعة من الكليات المختلفة بجامعة بني سويف. وذلك من أجل التعرف على مدى الإتساق الداخلي لآداة البحث وعلى بيانات العينة الإستطلاعية. كما قام الباحث بحساب معامل الثبات الفا كرونباخ (طريقة الإتساق الداخلي) Cornbach Alpha للمقياس، حيث بلغ معامل الثبات (٩٠%) وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الأدنى المقبول وهو (٦٠%). كما قام الباحث بحساب الثبات الداخلي بين وحدات المقياس بحساب معامل الإرتباط بيرسون Pearson Correlation بين درجات إستجابة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس وقد جاءت جميع معاملات الإرتباط دالة إحصائياً، الأمر الذي يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

١- مجالات الدراسة و إجراءات إختيار العينة :

سبق أن ذكر الباحث أنه سوف يعتمد فى هذه الدراسة أساساً على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، وذلك نظرا لكثرة أعداد الطلاب بجامعة بني سويف. وقد تم تحديد المجال الجغرافي بجميع الكليات التابعة لجامعة بني سويف والواقعة بمدينة بني

سويف، أما المجال البشري للدراسة فقد تمثل في جميع طلاب الفرقة الرابعة بكليات الآداب والحقوق والتجارة والطب والعلوم والطب البيطري والصيدلة للعام الدراسي ٢٠١٦/ ٢٠١٧، والذين بلغ إجمالي عددهم (٨٥٠٤)، وقد تم إختيار الطلاب عينة الدراسة عن طريق العينة الطبقية العشوائية ، بإجمالي عدد (٦٠١) طالباً، موزعين على عدد (٣٦٦) طالباً بالكليات النظرية، وعدد (٢٣٥) طالباً من الكليات العملية، يمثلون مختلف طلاب الفرقة الرابعة بالكليات محل الدراسة. أما المجال الزمني للدراسة فقد إستغرقت الدراسة الميدانية شهران بدأت من أول شهر أكتوبر ٢٠١٦ حتى أول شهر ديسمبر من نفس العام. علماً بأنه تم تحديد حجم العينة بطريقة إحصائية، ووفقاً للمعادلة الإحصائية التالية (عبد الجواد ،٢٠٠٩: ٣٣٠) :

$$n = \frac{x^2 N \times p(1-p)}{d^2(N-1) + x^2 p(1-p)^2}$$

حيث أن :

n = حجم العينة المطلوبة .

N = حجم المجتمع الأصلي .

X^2 = قيمة كا٢عند درجة حرارية (١) ومستوى معنوية (٠.٠٥) وهي تساوي ٣.٨٤١ .

P = نسبة السكان وهي قيمة ثابتة = ٠.٥

d = درجة الدقة المطلوبة = (٠.٠٥) .

- **حجم عينة الكليات النظرية :**

$$n = \frac{(3.841)(7560)(0.5)(1-0.5)}{(0.05)^2(7560-1)+(3.841)(0.5)(1-0.5)} = 366$$

- **حجم عينة الكليات العملية أو التطبيقية:**

$$n = \frac{(3.841)(944)(0.5)(1-0.5)}{(0.05)^2(944-1)+(3.841)(0.5)(1-0.5)} = 235$$

جدول يوضح حجم عينة الدراسة طبقا للمعادلة الإحصائية

الكليات النظرية			الكليات العملية		
الكلية	حجم المجتمع	العينة	الكلية	حجم المجتمع	العينة
الآداب	١٨٠٠	٨٧	العلوم	١٢٠	٣٠
التجارة	٣١٠٠	١٥٠	الطب البيطري	٢٣٤	٥٨
الحقوق	٢٦٦٠	١٢٩	الطب البشري	٢١٠	٥٢
المجموع	٧٥٦٠	٣٦٦	الصيدلة	٣٨٠	٩٥
			المجموع	٩٤٤	٢٣٥

٥- معالجة البيانات :

بعد الإنتهاء من عملية جمع البيانات ومراجعتها، تم إعداد سجل ترميز Coding لإستمارة المقابلة لتهيئة إدخالها للحاسب الألي. وقد تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) لإجراء المعالجة الإحصائية للدراسة، من حيث حساب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، وإختبارات One-way Anov لتحليل التباين الأحادي لمعرفة مستوى تأثير مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي على إتجاهات الطلاب نحو التطرف، وبعد الإنتهاء من مرحلة معالجة البيانات تم تحليلها وتفسيرها فى ضوء أهداف الدراسة وإطارها النظري .

سادسا: نتائج الدراسة الميدانية :

أ- خصائص عينة الدراسة:

- بتوزيع أفراد العينة حسب السن تبين أن نسبة (٦٥.٨%) من إجمالي المبحوثين كانوا في سن (٢٠) سنة، بينما نسبة (٣٤.٢%) كانوا في سن (٢١) سنة.
- أما من حيث توزيع أفراد العينة حسب النوع فقد تبين أن (٧٦.٧%) كانوا من الذكور، في مقابل (٢٣.٣%) كن من الإناث .
- أما من حيث توزيع أفراد العينة حسب نوع التعليم الجامعي فقد تبين أن (٦٠.٨%) كانوا من الطلاب بالكليات النظرية، في مقابل نسبة (٣٩.٢%) كانوا من الطلاب بالكليات العملية أو التطبيقية .
- وبتوزيع أفراد العينة حسب نمط محل الإقامة تبين أن نسبة (٤٢.٣%) منهم كانوا من المقيمين في المناطق الحضرية، في مقابل نسبة (٥٧.٧%) من المقيمين في المناطق الريفية .
- كما تبين أنه بتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للآباء فقد تبين أن معظمهم كانوا من الحاصلين على تعليم جامعي بنسبة (٦٣.٦%)، يليهم الحاصلين على تعليم ثانوي بنسبة (٢٠.٣%)، ثم الحاصلون على تعليم إعدادي بنسبة (٩.١%)، بينما بلغت نسبة الأميين بنسبة (٧.٠%) قط من إجمالى عينة الدراسة .

- أما من حيث توزيع المبحوثين حسب متوسط الدخل الشهري، فقد كانت النسبة الأكبر تقع فى فئة الدخل من(٢١٠٠-٢٥٠٠ جنيه) شهريا بنسبة (٤١.٣%)، يليها نسبة (٢٣.١%) فى فئة الدخل (١٥٠٠ - ٢٠٠٠جنيه) شهرياً، بينما بلغت نسبة الحاصلين على دخل شهري (من ١٠٠٠ -١٩٠٠جنيه) قد بلغت (١٨.٢%)، ثم الحاصلون على دخل شهري فى الفئة (أكثر من ٣٥٠٠ جنيه) بنسبة (١٠.٣%)، وأخيراً بلغت نسبة الحاصلين على دخل (أقل من ١٠٠٠جنيه) ٧.١% .
- وبتوزيع أفراد العينة حسب مجالات الإهتمام فقد تبين أن غالبية أفراد العينة كانوا من غير المهتمين بأي مجالات غير العملية الدراسية بنسبة (٥٦.٥%)، يليهم المهتمين بالعمل التطوعي أو الخيري بنسبة (٢٥.٢%)، ثم المهتمين بالدورات الرياضية بنسبة (٩.٣%)، وبالأنشطة الثقافية والفنية بنسبة (٦.٤%)، والمهتمين بالإتحادات الطلابية والأسر بنسبة (٣.٦%) من إحمالي أفراد العينة.

ب- أهم أسباب أو مؤشرات الإستبعاد الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي :

وفي هذا السياق تحاول الدراسة الحالية التعرف على أهم أسباب أو مؤشرات الإستبعاد الاجتماعية والإقتصادية، والسياسية، والدينية المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي، وكذلك الأهمية النسبية للأسباب أو المؤشرات الاجتماعية للإستبعاد بالمقارنة بالأسباب أو المؤشرات الأخرى، وذلك كما يتضح فيما يلي :

١- أهم أسباب الإستبعاد الاجتماعية المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي:

بسؤال أفراد العينة عن أهم الأسباب الاجتماعية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي، فقد تبين أن إستجابات الطلاب لمحور الأسباب الاجتماعية للتطرف قد سجلت درجة مرتفعة بمتوسط حسابي عام بلغ (٣.٦١)، ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٧.٢%)، بينما تباينت إستجابات الطلاب لفقرات المحور، وهذا كما يتبين من الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١)

يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والنسب المئوية

لأهم أسباب ومؤشرات الإستبعاد الاجتماعية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي

محور الاسباب الاجتماعية	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	الدرجة
١	غياب الانضباط الأخلاقي في المجتمع	٤.٠٩	٠.٩٧١	٨٥.٣	مرتفعة جدا
٢	زيادة التعرض لضغوط الحياة اليومية	٣.٣٨	١.٠٣٠	٧٤.١	عالية
٣	مخالطة رفقاء السوء من الشباب	٤.٠١	١.٠٠٩	٨٤.١	مرتفعة جدا
٤	ضعف قيم الولاء والانتماء والمواطنة	٢.٤٨	١.١٤١	٦٨.٤	متوسطة
٥	سوء حالة السكن وتدمي الخدمات	٢.٨٠	١.١٤٠	٦٩.٢	متوسطة

٦	الشعوربعدم وجودعدالة اجتماعية	٣.٧٣	١.٠١٨	٨٠.٦	مرتفعة جدا
٧	شعور الفرد بتدني طبقته الاجتماعية	٢.٣٧	١.٢١١	٦٤.٥	متوسطة
٨	عدم المشاركة فى المناسبات الاجتماعية	١.٧٤	١.١٤٦	٤٧.٨	ضعيفة
٩	زيادة معدلات التفكك الأسري	٤.٠٠	١.٠٣٠	٨٤.٠	مرتفعة جدا
١٠	انتشار الأمراض وتدني الرعاية الصحية	٢.٠٣	١.١٣٥	٤٩.٣	ضعيفة
المحور		٣.٦١	٠.٩٨٦	٧٧.٢	مرتفعة

وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات محور الاسباب الاجتماعية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي ما بين (٤.٠٩) الى (١.٧٤)، حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على(غياب الانضباط الأخلاقي في المجتمع) فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٩) ونسبة مئوية بلغت (٨٥.٣%) وبدرجة تأثير مرتفعة جداً، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٣) عن (مخالطة رفقاء السوء من الشباب) بمتوسط حسابي (٤.٠١) ونسبة مئوية بلغت (٨٤.١%)، وبدرجة تأثير مرتفعة جدا. وجاءت فى المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٩) (زيادة معدلات التفكك الأسري) بمتوسط حسابي قدره (٤.٠٠) ونسبة مئوية مرتفعة جدا (٨٤.٠%). وفى المرتبة الرابعة الفقرة رقم (٦) عن (الشعور بعدم وجود عدالة اجتماعية) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٧٣)، ونسبة موافقة مرتفعة جدا بلغت (٨٠.٦%) .

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار اليه برزينا Brezina من أن شعور الفرد بغياب العدل الاجتماعي social justice مقارنة بالأفراد المماثلين له في المجتمع، يترتب عليه تعرضه لمزيد من الضغوط، وكذلك للأثار السلبية المترتبة على تلك الضغوط كالتوتر والشعور بالتعاسة والتمرد والعنف (Brezina,1996:47).

كما تتفق هذه النتيجة أيضا مع ما أكده أجينو Agnew من أن إحساس الفرد بغياب العدل الاجتماعي يؤدي إلى معايشته للعديد من الأحاسيس والعواطف السلبية negative emotions، والتي تؤدي بالفرد إلي معايشة العديد من المشكلات الاجتماعية، وتقوده إلي السلوك العنيف أو المنحرف كوسيلة للتخفيف من حده هذه المشاعر (Agnew ,.1983:439)

وقد حصلت الفقرة (٢) عن (زيادة التعرض لضغوط الحياة اليومية) على المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي (٣.٣٨) ونسبة مئوية مرتفعة بلغت (٧٤.١%) وبدرجة تأثير مرتفعة. بينما حلت الفقرة رقم (٥) والتى مؤداها (سوء حالة السكن وتدمي الخدمات) في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي (٣.٨٠)، ونسبة مئوية بلغت (٦٩.٢%)، وبدرجة تأثير متوسطة .

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقة " بورخارت " من أن العنف الناتج عن الحرمان يمكن أن يحدث كنتيجة محتملة لعدد من عوامل الخطر، عندما يعاني الناس من مجموعة من المشاكل المترابطة مثل البطالة، وضعف المهارات، وانخفاض الدخل، وسوء السكن، وسوء الصحة، والتفكك الأسري (Jehoel & Vrooman, 2007: 11)

واحتلت الفقرة رقم (٤) والخاصة بـــ(ضعف قيم الولاء والانتماء والمواطنة) على المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٨)، ونسبة مئوية متوسطة بلغت (٦٨.٤%). كما حصلت الفقرة رقم (٧) عن (شعور الفرد بتدني الطبقة الاجتماعية التي ينحدر منها) على متوسط حسابي بلغ (٢.٣٧)، ونسبة موافقة بلغت (٦٤.٥%) وبدرجة تأثير متوسطة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكده أجينو Agnew من أن هناك علاقة بين الطبقة الاجتماعية والقدرة على تحقيق الأهداف، حيث يعد إنتماء الفرد للطبقة الدنيا أحد عوائق الوصول للأهداف القيمية، وأن أفراد الطبقة الدنيا يواجهون عوائق شتى للوصول لأهدافهم وهم الأكثر إحساسا بالتناقض بين الأهداف والوسائل، ممايدفعهم لتبني سلوكيات غير مشروعة لتحقيق أهدافهم (Agnew,1992:51).

بينما حصلت الفقرة رقم (١٠) عن (انتشار الأمراض وتدني الرعاية الصحية) على المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٣)، ونسبة مئوية منخفضة (٤٩.٣%) وبدرجة تأثير ضعيفة. وحصلت الفقرة رقم (٨) عن (عدم الانخراط أو المشاركة فى المناسبات الاجتماعية) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (١.٧٤)، ونسبة مئوية منخفضة (٤٧.٨%) وبدرجة تأثير ضعيفة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته أمارتيا سين Amartya Sen من أن عدم المشاركة في الحياة الاجتماعية هو نوع من حرمان القدرة، متمثلا في عدم القدرة على التفاعل بحرية وتكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين، والذي يخلق لدى الفرد نفس تأثير الحرمان من الحاجات الضرورية (مثل نقص التغذية أو عدم وجود مأوى)، مما يدفع الفرد لان يسلك سلوكاً انعزالياً أو عنيفاً (Sen, 2000:4)

وتأسيسا على ماسبق فإنه يتبين أن إستجابات الطلاب لمحور الأسباب الاجتماعية للتطرف بوجه عام قد سجلت درجة مرتفعة بمتوسط حسابي عام بلغ (٣.٦١)، ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٧.٢%)، مما يؤكد على الأهمية النسبية للأسباب أو المؤشرات الاجتماعية فى ارتباطها باتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه كل من " غوردون وتاونسند " من أن تعرض الأسرة لعدد من المشكلات الاجتماعية المترابطة: كالصعوبات المالية في الأسرة، وعدم القدرة على توفير الإحتياجات الأساسية، والعيش في ظروف سكن غير ملائمة، وسوء الحالة الصحية، وهشاشة العلاقات مع الأصدقاء والأقارب، وسوء العلاقات الاجتماعية وأنشطة الدعم الاجتماعي، وعدم القدرة على المشاركة في أنشطة الأسرة والمجتمع العامة، وسوء الصحة، والتعليم، والإسكان، وعدم الإستقرار المالي، قد يدفع أفرادها إلى الإحساس بالظلم والحرمان وغياب العدالة، مما يدفعهم لسلوك التطرف (Silver & Miller, 2003:11-12) .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة علاء زهير الرواشدة، عن: التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني، والتي أكدت أن الأسباب الاجتماعية جاءت في المرتبة الأولى كأهم أسباب التطرف الفكري من وجهة نظر الشباب الجامعي، بمتوسط حسابي (٣.٨٩)، حيث أكد الشباب أن أكثر الأسباب تأثيراً في التطرف هي: التفكك

الأسري، ضعف التوجيه والتوعية والنصح، وضعف قيم الإنتماء، والقهر والقسوة في التعامل مع الأبناء، والشعور بتدني الطبقة الاجتماعية، وعدم الإندماج الاجتماعي، وجميعها تشكل أسباباً اجتماعية لنمو التطرف الفكري عند الشباب (الرواشدة ،٢٠١٥ :١١٤) .

٢-أهم أسباب الاستبعاد الإقتصادية المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي:

وبسؤال أفراد العينة عن أهم الأسباب الإقتصادية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي، فقد تبين أن إستجابات الطلاب لمحور الأسباب الاقتصادية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي قد سجلت درجة متوسطة بمتوسط حسابي عام بلغ (٢.٧٦)، وبنسبة موافقة متوسطة بلغت (٦٨.٧%)، بينما تباينت استجاباتهم حول فقرات المحور المختلفة، وهذا كما يتضح من الجدول رقم (٢) التالي :

جدول رقم (٢)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية

لأهم أسباب ومؤشرات الاستبعاد الإقتصادية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي

الاسباب الاقتصادية	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	الدرجة
١	غياب تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع	٣.٩٢	٠.٩٢٠	٧٢.٦	مرتفعة
٢	زيادة معدلات البطالة بين الشباب	٤.١٨	٠.٨٦١	٨٦.١	مرتفعة جدا
٣	شيوع الفساد الإداري في مؤسسات الدولة	٢.٧١	١.٠٤٢	٦٣.٩	متوسطة
٤	ارتفاع الأسعار المستمر للسلع والخدمات	٣.٨٩	٠.٨٩٨	٧٤.١	مرتفعة
٥	التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع	٣.٦١	٠.٩٨٣	٧٢.٦	مرتفعة
٦	زيادة معدلات الفقر وأعداد الأسر الأولى بالرعاية	٣.٦٦	٠.٩٨٠	٧٣.١	مرتفعة
٧	عدم قدرة الطلاب على دفع تكاليف الدراسة	١.٦٥	١.٠١٣	٤٣.٤	ضعيفة
٨	انخفاض معدلات الدخل الاسري	٢.٨٤	١.٠٣٧	٦٨.٢	متوسطة
٩	شعور بعض الشباب بتدني مستوياتهم الاقتصادية بالمقارنة بزملائهم بالجامعة	٢.٤٧	١.١١٢	٦٦.٥	متوسطة
المحور		٢.٧٦	١.٠٢٧	٦٨.٧	متوسطة

وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات محور الأسباب الإقتصادية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي ما بين (٤.١٨) الى (١.٦٥)، حيث جاءت الفقرة رقم (٢) والتي تنص على(زيادة معدلات البطالة بين الشباب) فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابي

بلغ (٤.١٨) وبنسبة مئوية مرتفعة جداً بلغت (٨٦.١%)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١) (غياب تكافؤ الفرص بين أفرادالمجتمع) بمتوسط حسابي (٣.٩٢) وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت (٧٢.٦%) .

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه أجينو Agnew من أن إتجاهات المقارنة الاجتماعية بين الأفراد، لا تتوقف عند مقارنة الفرد بين الجهد المبذول وما يحصل عليه فعلاً (أي بين التوقعات والإنجازات)، و لكن المقارنة تمتد إلي مقارنة ما يحصل عليه الفرد في مقابل ما يتحصل عليه الأفراد المماثلون له في المجتمع، بما يعرف بتكافؤ الفرص (Agnew,1992:52-54).

كما جاءت فى المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٤) (إرتفاع الأسعار المستمر للسلع والخدمات) بمتوسط حسابي قدره (٣.٨٩) وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت (٧٤.١%). وحصلت الفقرة رقم (٦) والتى مؤداها (زيادة معدلات الفقر وأعداد الأسر الأولى بالرعاية) على المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (٣.٦٦) وبمتوسط حسابي (٧٣.١%) وبدرجة تأثير مرتفعة. بينما جاءت فى المرتبة الخامسة الفقرة رقم (٨) عن (إنخفاض معدلات الدخل الأسري) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٤)، ونسبة مئوية بلغت (٦٨.٢) وبدرجة تأثير متوسطة .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مايورا باردیني Maura Pardini عن عدم المساواة والفقر والإستبعاد الاجتماعي فى المجتمع البرازيلى، حيث تبين أنه خلال عام ١٩٩٩، بلغت نسبة السكان التى كانت تحت خط الفقر في المجتمع البرازيلي حوالي ١٤٪ من إجمالي عدد السكان، كما تبين أن حوالى ٣٤٪ من الأسر في المجتمع البرازيلي كان متوسط دخلهم تحت خط الفقر، حتى في منطقة العاصمة ساو باولو، مما ترتب عليه شعورهم بالتهميش وجنوحهم للعنف (Pardini, 2003:2) .

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتائج دراسة جوردن وليفتس Gordon, D. Levites,R والتي أكدت على أن مستويات الفقر في المملكة المتحدة قد إرتفعت نسبياً خلال ١٩٨٠و١٩٩٠، مما يعكس نمو عدم المساواة في الدخل، حيث تشير النتائج إلى أن (١٤.٣) مليون شخص في المملكة المتحدة كانوا يعيشون في الأسر التي لديها دخل أقل من المتوسط ، مما يؤكد على زيادة معدل الفقر النسبي وإرتباطه بشعور الفقراء بالتهميش والإستبعاد (Gordon, et.al,2000:8) .

وكذلك تتفق هذه النتيجة مع ما أكدته أمارتيا سين Amartya Sen ونظرية الحرمان النسبي من أن الدخل يؤثر بشكل كبير على نوعية الحياة، حيث يعد الدخل المنخفض أحد أهم أسباب سوء المعيشة، كما ينظر إلى فقر الدخل على أنه حالة تجعل الأفراد يعيشون معيشة دونية بالمقارنة بغيرهم من مرتفعي الدخل، مما يترتب عليه انسحابهم من المجتمع لشعورهم بالحرمان ولفقدانهم الحرية والقدرة على الحياة بصورة لائقة تضمن الحد الأدنى من المعيشة (Sen, 2000:3) .

كما تتفق هذه النتيجة أيضا مع آراء كل من " دوس وهيوز" في تصورهما للفقر والحرمان الناتج عن الفجوة بين ما ينبغي أن يحصل عليه أفراد المجتمع أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه من إشباع لإحتياجاتهم الضرورية، وما يحصلون عليه فعلاً. ومن ثم فإن الفقر أو الحرمان النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر عندها الفرد بالحرمان وما يترتب على ذلك من غضب وعداء (Dowse & Hughes, 1982: 412).

كما حصلت الفقرة رقم (٩) عن (شعور بعض الشباب بتدني مستوياتهم الإقتصادية بالمقارنة بزملائهم بالجامعة) على درجة تأثير متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٧)، ونسبة موافقة متوسطة بلغت (٦٦.٥%)، تلتها الفقرة رقم (٣) عن (شيوع الفساد الإداري في مؤسسات الدولة) بمتوسط حسابي (٢.٧١) ونسبة مئوية بلغت (٦٣.٩%) وبدرجة تأثير متوسطة. بينما جاءت المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٧) والخاصة بـــ(عدم قدرة الطلاب على دفع تكاليف الدراسة الجامعية) بمتوسط حسابي بلغ (١.٦٥)، وبنسبة مئوية بلغت (٤٣.٤)، وبدرجة تأثير ضعيفة.

وعليه فإن محور الأسباب الإقتصادية للتطرف بوجه عام ومن خلال إستجابات الطلاب فقد سجلت درجة متوسطة بمتوسط حسابي عام بلغ (٢.٧٦)، وبنسبة موافقة متوسطة بلغت (٦٨.٧%)، وهذا يدلل على معايشة الشباب الجامعي للعديد من الضغوط الإقتصادية، وإحساسهم بغياب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ووجود فوارق طبقية، والتى تؤثر سلباً على سلوكهم واتجاهاتهم نحو التطرف. مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الإقتصادية وإتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة علاء زهير الرواشدة، عن: التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني، والتى أكدت على تأثير الأسباب الإقتصادية على التطرف الايديولوجي للطلاب، والتي حصلت على متوسط حسابي بلغ (٣.٤٩)، وكانت أكثر هذه الأسباب تأثيراً في ظهور التطرف: الفقر، وغياب تكافؤ الفرص، وإنتشار البطالة، وإرتفاع الأسعار، والتفاوت الطبقي، وحرمان الطلاب من المساعدة المالية (الرواشدة ،٢٠١٥: ١١٧) .

كما تتفق هذه النتيجة أيضا مع نتائج دراسة هيزر بريكمان Heather Berkman والتى بينت مدى تأثير قلة الفرص الإقتصادية في المجتمعات المهمشة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إنتشار العنف، كما تبين أن فشل مؤسسات الدولة الرسمية في خدمة قطاعات معينة من السكان، وتوفير الخدمات الإقتصادية كان له أثر بالغ فى إنتشار العنف فى تلك المجتمعات. كما تبين وجود علاقة إرتباطية بين الإستبعاد والجنوح للعنف وخاصة بين الشباب (Berkman, 2007:5-8) .

وكذلك تتفق هذه النتيجة مع ما ساقه ديفز Davies من أن العنف الاجتماعي غالباً ما يحدث نتيجة التراجع الحاد في مستويات الإشباع، وإتساع الهوة بين حجم التوقعات المتصاعدة وما يقابلها من هبوط في الإشباع الفعلي للحاجة، ومن ثم فإن الفجوة (فجوة الحرمان) بينهما لا يمكن التحكم فيها وتظهر بصورة نشاط أو سلوك عنيف أو ثوري (Davies,1969: 691) .

كما تتفق أيضاً مع ما أكده راولزRawls، من إرتباط مفهوم العدالة بالحصول على السلع الأولية، وضمان الحريات الأساسية، وحرية التنقل، وحرية إختيار المهنة، وخلق وإتاحة فرص العمل، والتوزيع العادل للدخل والثروة. (Shepley , 2005:9)

٣- أهم أسباب الإستبعاد السياسية المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي :

وبسؤال أفراد العينة عن أهم الأسباب السياسية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي، فقد تبين أن إستجابات الطلاب لمحور الأسباب السياسية للتطرف قد سجلت درجة مرتفعة بمتوسط حسابي عام بلغ (٣.٤٤)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٣.٤%)، بينما تباينت استجابات الطلاب لفقرات المحور، وهذا ما يكشف عنه الجدول رقم (٣) التالي :

جدول رقم (٣)
يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والنسب المئوية
لأهم مؤشرات الإستبعاد السياسية المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي

محور الأسباب السياسية	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة %	الدرجة
١	شعور الشباب بعدم وجود عدالة سياسية	٢.٨٦	١.٠٣١	٦٩.٤	متوسطة
٢	عدم إتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن الرأي	٣.٨٨	٠.٩٨٦	٨٢.٣	مرتفعة جدا
٤	تعارض سياسات المجتمع مع تطلعات الشباب	١.٧٥	١.١٤٧	٤٦.٩	ضعيفة
٥	تهميش الشباب وضعف مشاركتهم في العمل السياسي	٣.٦١	١.٠١٢	٧٨.٦	مرتفعة
٦	قصر المناصب القيادية على كبار السن دون الشباب	٣.٩٧	٠.٩٨٠	٨٢.٩	مرتفعة جدا
٧	عدم وجود توعية سياسية للشباب	٢.٣٥	١.١٢٢	٦٣.١	متوسطة
٨	عدم السماح بممارسة الأنشطة السياسية بالجامعة	٤.١٢	٠.٨٩١	٨٥.٢	مرتفعة جدا
المحور		٣.٤٤	١.٠٢٠	٧٣.٤	مرتفعة

وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات محور الأسباب السياسية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي ما بين (٤.١٢) إلى (١.٧٥)، حيث جاءت الفقرة رقم (٨) والتي مؤداها (عدم السماح بممارسة الأنشطة السياسية بالجامعة) فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٢) وبنسبة مئوية مرتفعة جداً بلغت (٨٥.٢%) وبدرجة تأثير مرتفعة جداً، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٦) (قصر المناصب القيادية على كبار

السن دون الشباب) بمتوسط حسابي (٣.٩٧) وبنسبة مئوية بلغت (٨٢.٩%)، وبدرجة تأثير مرتفعة جداً. وجاءت فى المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٢) (عدم إتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن الرأي) بمتوسط حسابي قدره (٣.٨٨) وبنسبة مئوية بلغت (٨٢.٣%) وبدرجة تأثير مرتفعة جداً .

بينما إحتلت الفقرة رقم (٥) والتى عن (تهميش الشباب وضعف مشاركتهم في العمل السياسي) المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (٣.٦١)، وبنسبة مئوية بلغت (٧٨.٦%)، وبدرجة تأثير متوسطة، وجاءت فى المرتبة الخامسة الفقرة رقم (١) والتى تؤكد (شعور الشباب بعدم وجود عدالة سياسية) بمتوسط حسابي (٢.٨٦) وبنسبة مئوية بلغت (٦٩.٤%) وبدرجة تأثير متوسطة.

وشغلت الفقرة رقم (٧) والخاصة بـــ(عدم وجود توعية سياسية للشباب) على المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٥)، وبنسبة مئوية متوسطة بلغت (٦٣.١%)، بينما حصلت الفقرة رقم (٤) عن (تعارض سياسات المجتمع مع تطلعات الشباب)على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (١.٧٥)، وبنسبة مئوية بلغت (٤٦.٩%) وبدرجة تأثير ضعيفة .

كما تبين من إستجابات الطلاب لمحور الأسباب السياسية للتطرف بوجه عام قد سجلت درجة مرتفعة بمتوسط حسابي عام بلغ (٣.٤٤)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٣.٤%)، مما يؤكد وجود علاقة إيجابية بين الأسباب السياسية وإتجاهات الشباب الجامعى نحو التطرف .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة علاء زهير الرواشدة، عن: التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني، حيث جاءت الأسباب السياسية للتطرف في المرتبة الثالثة بعد الاجتماعية والدينية، وكانت أكثر هذه الأسباب تأثيراً هي: عدم إتاحة حرية التعبير، وضعف المشاركة السياسية في المجتمع، وهذا يؤكد الغربة السياسية والثقافية التي يعيشها الشباب وشعورهم بالتهميش، وإرتباط ذلك بتطرف الشباب (الرواشدة ،٢٠١٥: ١١٦) .

وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (المفوضية الأوروبية للدراسات التجريبية المقارنة حول الإستبعاد الاجتماعي وتنمية المواطنة، حيث تبين أن المشاركة الاجتماعية الكاملة تتطلب الأخذ بعين الإعتبار إمكانية إحتواء مجموعة من الإعتبارات كالفروق الثقافية والدينية والعرقية، كما أكدت على أهمية المشاركة الشياسية للمواطنين باعتبارها عنصرا أساسيا في الحد من الإستبعاد. كما أشارت إلى أن قلة المشاركة تؤدي إلى شعور الأفراد بالعزلة الاجتماعية (Silver,2007:16) .

كما تتفق هذه النتيجة مع ما أشار اليه راولز Rawls حول ضرورة منح كل فرد مجال للحرية المدنية والسياسية، يتوافق مع مجال مساوٍ للآخرين. وأن الإستبعاد الاجتماعي يقوم على أساس منع الأفراد من المشاركة السياسية، والتي تعني المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي أو الوطني (Shepley, 2005:7) .

٤- أهم أسباب الاستبعاد الدينية المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي:

وبسؤال أفراد العينة عن أهم الأسباب الاجتماعية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي، فقد تبين أن استجابات الطلاب لمحور الأسباب الدينية للتطرف قد سجلت درجة

عالية بمتوسط حسابي عام بلغ (٢.٥٩)، وبنسبة موافقة متوسطة بلغت بلغت (٥٤.٨%)، بينما تباينت استجابات الطلاب لفقرات المحور، كما يتبين من الجدول رقم (٤) التالي :

جدول رقم (٤)

يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والنسب المئوية

لأهم مؤشرات الاستبعاد الدينية المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي

الأسباب الدينية	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	الدرجة
١	الفتاوى الدينية تخدم مصالح الحكم أولا	٤.١٥	٠.٨٩٧	٨٦.٠	مرتفعة جدا
٢	وجود جماعات دينية متشددة يؤدي للتطرف	١.٨٦	١.٠٤٣	٤٧.٤	ضعيفة
٣	تلقي الفتاوى من الفضائيات دون الرجوع لأهل الفتوى	٣.٤٣	١.١٣٠	٧٦.٧	مرتفعة
٤	الشعور بالتمييز الديني يؤدى الى التطرف	١.٨٥	١.٠٤٨	٤٧.٦	ضعيفة
٥	الإساءة للدين تؤدى الى رد فعل متطرف تجاه المسيئ	٣.٣٤	١.١٣٤	٦٨.٨	متوسطة
٦	تعدد الفتاوى الدينية وتناقضها	٢.٢٩	١.٠٢٠	٥٤.٣	متوسطة
٧	غياب الثقة في رجال الدين الرسميين	٢.٥١	١.٠٣٤	٦٥.١	متوسطة
٨	الإختلاط بين الذكور والإناث يدفع الشباب الى التطرف	١.٥٦	١.٠٧٤	٤٣.٢	ضعيفة
المحور		٢.٥٩	١.٠٣٢	٥٤.٨	متوسطة

وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات محور الأسباب الدينية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي ما بين (٤.١٥) إلى (١.٨٦)، حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على(الفتاوى الدينية تخدم مصالح الحكم أولاً) فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٥) وبنسبة مئوية بلغت (٨٦.٠%) وبدرجة تأثير مرتفعة جداً، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٣) عن (تلقي الفتاوى من الفضائيات دون الرجوع لأهل الفتوى) بمتوسط حسابي (٣.٤٣) وبنسبة مئوية بلغت (٧٦.٧%)، وبدرجة تأثير مرتفعة.

وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٥) عن (الإساءة للدين تؤدى الى رد فعل متطرف تجاه المسيئ) بمتوسط حسابي (٣.٣٤) وبنسبة مئوية بلغت (٦٨.٨%) وبدرجة تأثير متوسطة، وحصلت الفقرة رقم (٧) والتي تؤكد (غياب الثقة في رجال الدين الرسميين) على المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي قدره (٢.٥١) وبنسبة مئوية بلغت (٦٥.١%) وبدرجة تأثير متوسطة. بينما إحتلت الفقرة رقم (٦) والتى مؤداها (تعدد الفتاوى الدينية وتناقضها) المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٢٩) وبنسبة مئوية بلغت (٥٤.٣%)، وبدرجة تأثير متوسطة .

هذا بينما حصلت الفقرة رقم (٤) والتي تعكس (الشعور بالتمييز الديني يؤدى الى التطرف)على المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (١.٨٥)، وبنسبة مئوية بلغت (٤٧.٦%) وبدرجة تأثير ضعيفة، بينما حصلت الفقرة رقم (٨) والخاصة بـــ(الإختلاط

بين الذكور والإناث يدفع الشباب الى التطرف) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (١.٥٦)، وبنسبة مئوية بلغت (٤٣.٢%) وبدرجة تأثير ضعيفة، مما يعكس ضعف تأثير الإستبعاد الاجتماعي القائم على النوع بين الطلاب عينة الدراسة في علاقته بالتطرف.

ويتبين من خلال إستجابات الطلاب لمحور الأسباب الدينية للتطرف بوجه عام أنه قد حصل على متوسط حسابي عام بلغ (٢.٥٩)، وبنسبة موافقة متوسطة بلغت (٥٤.٨%)، مما يؤكد ضعف تأثير العوامل الدينية فى إتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف، مقارنة بالعوامل الأخرى .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة علاء زهير الرواشدة، عن: التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني، والتي أكدت أن الأسباب الدينية جاءت في مرتبة متأخره، بعد الأسباب السياسية والإقتصادية والاجتماعية، من حيث أهميتها فى التأثير على إتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف الأيديولوجي، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٦)، وكان أكثر تلك الأسباب تأثيراً في ظهور التطرف بين الشباب هي: عدم الفهم الصحيح للنصوص الدينية، ووجود جماعات متشددة دينيّاً في المجتمع، وقصور وسائل الوعظ والإرشاد (الرواشدة ،٢٠١٥ :١١٥) .

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة عزيرو، سعاد شرناعي عن: الإتجاه نحو ظاهرة الإرهاب بالتدين و الشعور بالإنتماء لدى الفرد الجزائري(دراسة لخريجي الجامعة)، والتي توصلت إلى أن هناك علاقة دالة إحصائياً بين الإتجاه نحو ظاهرة الإرهاب والتدين، حيث تبين أنه كلما كان هناك درجة عالية من التدين كان هناك ميل طردي في الإتجاه نحو ظاهرة الإرهاب (عزيرو ،٢٠١٢: ٣٢٦).

وبتحليل البيانات الواردة في الجداول أرقام (١ ،٢ ،٣ ،٤) يتبين أن إستجابات الطلاب للأسباب المؤثرة فى إتجاهاتهم نحو التطرف، مرتبة حسب أهميتها كانت على النحو التالي: فقد حلت الأسباب الاجتماعية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي عام بلغ (٣.٦١) ونسبة موافقة بلغت (٧٧.٢%)، تلتها في المرتبة الثانية الأسباب السياسية بمتوسط حسابي عام بلغ (٣.٤٤) ونسبة موافقة بلغت (٧٣.٤%)، وفي المرتبة الثالثة سجلت الأسباب الإقتصادية متوسط حسابي عام بلغ (٢.٧٦) ونسبة موافقة بلغت (٦٨.٧%)، بينما جاءت فى المرتبة الأخيرة الأسباب الدينية بمتوسط حسابي عام بلغ (٢.٥٩) ونسبة موافقة بلغت (٥٤.٨%)، مما يؤكد على الأهمية النسبية للأسباب أو المؤشرات الإجتماعية بالنسبة للأسباب الأخرى في التأثير على إتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف، وهذا ما يكشف عنه الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والنسب المئوية لأهم أسباب ومؤشرات الإستبعاد المؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي مرتبة حسب أهميتها

المحور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %
الاسباب الاجتماعية	١	٣.٦١	٠.٩٨٦	٧٧.٢
الاسباب السياسية	٢	٣.٤٤	١.٠٢٠	٧٣.٤
الاسباب الاقتصادية	٣	٢.٧٦	١.٠٢٧	٦٨.٧
الأسباب الدينية	٤	٢.٥٩	١.٠٣٢	٥٤.٨

ج – أهم أسباب أو مؤشرات الإستبعاد المرتبطة بالمجتمع الجامعي وعلاقتها بإتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف :

ولمعرفة مدى تأثير مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي المرتبطة بالبيئة الجامعية أو المناخ الجامعي على شيوع مظاهر التطرف بين الشباب، فقد تم سؤال أفراد العينة عن أهم الأسباب المتعلقة بالمجتمع الجامعي أو البيئة الجامعية التى قد تؤثر فى إتجاهات الطلاب الجامعيين نحو التطرف، وذلك من خلال إستجاباتهم لفقرات ثلاثة محاور أو مؤشرات رئيسية لقياس الإستبعاد الاجتماعي داخل مجتمع الجامعة وهي: محور تفاعل الطلبة مع الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس، ومحور المشاركة في الأنشطة الجامعية، وأخيراً محور الوعي بالحقوق والواجبات، وكانت إستجاباتهم كما يلى:

١- محور تفاعل الطلاب مع الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس :

فقد تبين من نتائج إستجابات الطلاب لمحور تفاعل الطلاب مع الإدارة الجامعية وهيئة التدريس أنه قد سجل بشكل عام درجة تأثير مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٥١)، ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٧.٨%). بينما تباينت استجابات الطلاب أفراد العينة لفقرات المقياس، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (٥) عن (قصر منح الخدمات الطلابية على الطلاب من معارف الإداريين والأساتذة)، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤١)، ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٧.٨%). تلتها الفقرة رقم (١) عن (عدم منح الشباب الجامعي الفرصة لإبداء الرأي) فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٧) ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٦.٩%)، وفى المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣) عن (عدم وجود قنوات حوار بين الطلاب والأساتذة) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٨)، ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٤.١%). وهذا ما يكشف عنه الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لمؤشرات الاستبعاد الاجتماعي المرتبطة بالمجتمع الجامعي والمؤدية للتطرف من وجهة نظر الشباب الجامعي

محور المجتمع الجامعي	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	الدرجة
تفاعل الطلاب مع الإدارة الجامعية وهيئة التدريس	عدم منح الشباب الجامعي الفرصة لإبداء الرأي	٣.٤٧	٠.٩٨٦	٧٦.٩	مرتفعة جدا
	لا أحب التعامل مع المختلفين معي فى الرأي من أعضاء هيئة التدريس والاداريين	٢.٨٤	١.٠٤٤	٦٩.٢	متوسطة
	عدم وجود قنوات حوار بين الطلاب والأساتذة	٣.٠٨	١.٠١٦	٧٤.١	مرتفعة
	قصر منح الخدمات الطلابية على الطلاب من معارف الإداريين والأساتذة	٢.٣٨	١.١٢٦	٦٣.٤	متوسطة

	الإدارة الجامعية لا تهتم بمناقشة المشكلات الجامعية للطلاب	٣.٤١	٠.٩٩٨	٧٧.٨	مرتفعة
محور التفاعل		٣.٢٦	١.١٢٠	٦٥.٦	متوسطة
المشاركة في الانشطة الطلابية	قصر المشاركة فى الأنشطة الطلابية على الطلاب ذوو العلاقات مع الإداريين	٣.٤٢	١.٠٤٢	٧٧.٦	مرتفعة
	تقييد حرية الطلاب فى اختيار الأنشطة الطلابية	٢.٣١	١.١٩٤	٤٣.٤	ضعيفة
	انشغال الجامعة بالعملية التعليمية واهمالها للأنشطة الطلابية	٤.١١	٠.٨٩١	٨٤.٧	مرتفعة جدا
	التمييز بين الطلاب فى المشاركة فى الأنشطة الجامعية على أساس الانتماء الفكرية	٢.٧٢	٠.٩٨٢	٧١.٣	مرتفعة
محور المشاركة		٣.٣٨	٠.٥٩٠	٧٤.٥	مرتفعة
وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية	الإدارة الجامعية لا تهتم بتوعية الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية	٣.٦٦	١.٠٣٨	٧٤.٨	مرتفعة
	عدم وجود عدالة فى توزيع الدعم المالي ودعم الكتاب الجامعي بين الطلاب	١.٦٤	١.١٢٤	٤٥.٧	ضعيفة
	حرمان بعض الطلاب من الحصول على مساعدات مالية من الجامعة	١.٧٥	١.١٢٦	٤٦.١	ضعيفة
	لا أعرف شئ عن حقوقي وواجباتي تجاه الجامعة	٣.٤٨	١.٠٠٣	٧٦.٣	مرتفعة
محور الوعي		٣.٢٥	١.٠٠٢	٦١.٢	متوسطة

كما يتبين من الجدول السابق أن الفقرة رقم (٢) والتي مؤداها (لا أحب التعامل مع المختلفين معي فى الرأي من أعضاء هيئة التدريس والإداريين) جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٤)، بنسبة موافقة متوسطة بلغت (٦٩.٢%). تلتها فى المرتبة الرابعة والأخيرة الفقرة رقم (٤) عن (قصر منح الخدمات الطلابية على الطلاب من معارف الإداريين والأساتذة)، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٨)، ونسبة موافقة متوسطة بلغت (٦٣.٤%) .

مما يعني أن الطلاب يرون إنحسار منح الخدمات الطلابية على الطلاب من معارف الإداريين والأساتذة، وتدخل الوساطة والمحسوبية من قبل الإداريين لصالح الطلاب ذوو المعرفة، ويشير ذلك إلى شعور الطلاب بعدم وجود عدالة في منح الخدمات الطلابية بالجامعية. مما يؤكد على وجود علاقة إيجابية بين ضعف العلاقات بين الطلاب من ناحية والإداريين وأعضاء هيئة التدريس من ناحية آحرى، وشعورالطلاب بالإستبعاد الاجتماعي مما ينعكس على سلوكهم المتطرف .

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته أمارتيا سين Amartya Sen من أن عدم المشاركة في الحياة الاجتماعية هو نوع من حرمان القدرة، متمثلا في عدم القدرة على التفاعل

بحرية وتكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين، مؤكدةً أن ذلك يخلق لدى الفرد نفس تأثير الحرمان من الحاجات الضرورية (مثل نقص التغذية أو عدم وجود مأوى)، مما يدفع الفرد لان يسلك سلوكاً انعزالياً أو عنيفاً (Sen, 2000:4)

كما تتفق هذه النتيجة مع ما أشار اليه بيتيجرو Pettigrew من أن حالة الحرمان النسبي التي يعايشها الفرد على المستوى الشخصي interpersonal عندما يشعر الفرد بأنه محروم نسبياً، وبشكل غير عادل بالنسبة للآخرين، قينجم عن ذلك حالة من التوتر واللارضا، والشعور باللاعدالة، مما يخلق لديه مشاعر الغضب والإحباط والسخط واللارضا. والتي تعد السبب الأقرب للإنخراط في فعل إحتجاجي أو عنيف (Pettigrew,2002:351) .

كما تتفق هذه النتيجة مع ما ساقه أجنيو Agnew من أن الضغوط التي يعايشها الشباب في المجتمع المعاصر تنعكس في العديد من المشاعر السلبية negative feelings لدى هؤلاء الشباب، والتي تؤثر في علاقتهم بالآخرين، ومن أهم هذه المشاعر اليأس despair، والخوف fear، والهزيمة، والإحباط defeat، والإغتراب Alienation، مما يدفعهم للسلوك العنيف (Agnew,etal.,1996:693).

٢- محور المشاركة في الأنشطة الطلابية :

تبين من نتائج محور المشاركة في الأنشطة الطلابية أنه سجل متوسط حسابي بلغ (٣.٣٨)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٤.٥%). وجاءت فى المرتبة الأولى الفقرة رقم (٣) والتي مؤداها (إنشغال الجامعة بالعملية التعليمية وإهمالها للأنشطة الطلابية)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.١١)، ونسبة موافقة مرتفعة جداً بلغت (٨٤.٧%) .وفى المرتبة الثانية الفقرة رقم (١) عن (قصر المشاركة فى الأنشطة الطلابية على الطلاب ذووالعلاقات مع الإداريين)، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٢) ونسبة موافقة متوسطة بلغت (٧٧.٦%) وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٤) بخصوص (التمييز بين الطلاب فى المشاركة فى الأنشطة الجامعية على أساس الإنتماء الفكرية)، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٧٤) ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧١.٣%) .بينما جاءت فى المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢) والتي تؤكد (تقييد حرية الطلاب فى اختيار الأنشطة الطلابية)، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٣١)، وبنسبة موافقة ضعيفة بلغت (٤٣.٤%). مما يؤكد عدم إنخراط الطلاب في المشاركة فى الأنشطة الطلابية، وذلك بسبب قصرها على معارف الإداريين من الطلاب، والتمييز بين الطلاب على أساس الإنتماءات الفكرية والأيديولوجية. مما يؤكد على وجود علاقة بين عدم مشاركة الطلاب فى الأنشطة الطلابية وشعورهم بالإستبعاد الاجتماعي مما ينعكس على سلوكهم المتطرف .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مها شعيب، حول: دلالات تأثير تهميش التماسك الاجتماعي في المدارس الثانوية في إتجاهات التلامذة السياسية والاجتماعية والمدنية في لبنان. حيث تبين إهتمام المدارس بالعملية التعليمية على حساب الأنشطة المدرسية، حيث أهملت الأنشطة اللاصفية كتنظيم الرحلات، والأنشطة الرياضية والثقافية، مما ترتب عليه

شعور التلاميذ بمزيد من التهميش. كما تبين أن البيئة الحوكمية في المدارس تتسم بالسلطوية والهرمية، وانعكس ذلك على قلة فرص مشاركة التلاميذ في القرارات المدرسية (شعيب، مها، ٢٠١٤: ١٩) .

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه سلفرSilver من أن فكرة الإستبعاد تستند إلى مفهوم القوة، فإستبعاد الآخرين وحرمانهم من حقوقهم، يأتي من خلال رغبة صاحب القوة بتوظيف مقدرته على إستبعاد الآخرين وحرمانهم (Silver,2006: 4411) .

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما أكده كل من " وولف ودي شاليط " من أن الإستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي ينتج من خلال منع أفراد المجتمع من المشاركة في الأنشطة والقدرات، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي أو الوطني، والتفاعل الاجتماعي: بمعنى التكامل مع العائلة والأصدقاء، والمجتمع (Shepley, 2005:7) .

٣- محور وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية :

أما عن محور وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية فقد تبين حصوله على متوسط حسابي عام بلغ (٣.٢٥)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (٦١.٢%). حيث جاءت فى المرتبة الأولى الفقرة رقم (٤) والتي مؤداها (لا أعرف شئ عن حقوقي وواجباتي تجاه الجامعة)، بمتوسط جسابي يلغ (٣.٤٨)، ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٦.٣%). وحصلت الفقرة رقم (١) عن (الإدارة الجامعية لا تهتم بتوعية الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية) على المرتبة الثانية، بمتوسط جسابي بلغ (٣.٦٦)، ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٤.٨%). كما سجلت الفقرة رقم (٣) بخصوص (حرمان بعض الطلاب من الحصول على مساعدات مالية من الجامعة) المرتبة قبل الاخيرة، بمتوسط جسابي يلغ (١.٧٥)، ونسبة موافقة ضعيفة بلغت (٤٦.١%). بينما حلت فى المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢) والتي تؤكد (عدم وجود عدالة فى توزيع الدعم المالي ودعم الكتاب الجامعي بين الطلاب)، بمتوسط جسابي يلغ (١.٦٤)، ونسبة موافقة ضعيفة بلغت (٤٥.٧%) .

وبتحليل تلك البيانات يتبين عدم وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية، بسبب عدم إهتمام الإدارة الجامعية بذلك، مما نتج عنه عدم حصولهم على حقوقهم الجامعية من الخدمات سواء كانت فى صورة مساعدات مالية أو دعم الكتاب الجامعي. مما يؤكد وجود علاقة بين عدم وعي الطلب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية وشعورهم بالإستبعاد الاجتماعي، مما ينعكس على سلوكهم المتطرف.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة رامي عودة الله العساسفة عن مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي بجامعة مؤتة. والتي أكدت على وجود علاقة ايجابية بين مؤشرات الإستبعاد الاجتماعي وسلوك العنف داخل الجامعة. وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات تفاعل الطلبة مع الإدارة الجامعية والهيئات التدريسية، والمشاركة في الأنشطة الجامعية(العساسفه ،٢٠١١: ١-٣).

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقته نظرية العدالة لراولز فى تصورها للبنية العامة وغايات التعاون الاجتماعي. حيث أكدت أن التعاون الاجتماعي منظم حول بنية أساسية مسؤلة عن توزيع كل ما هو أساسي من سلع وخدمات ومتطلبات حياة، كالحريات

السياسية والحقوق الشخصية، والفرص المتاحة لأعضاء المجتمع (Shepley, 2005:12).

كما تتفق أيضا مع ما ساقه أجنيو Agnew من أن إحساس الفرد بغياب العدل الاجتماعي يؤدي إلى معايشته للعديد من الأحاسيس والعواطف السلبية Negative Emotions، و التي تؤدي بالفرد إلي معايشة العديد من المشكلات الاجتماعية، التي قد تقوده إلي السلوك المنحرف كوسيلة للتخفيف من حده هذه المشاعر (Agnew, 1983:439).

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكده وولف ودي شاليط من أن الإستبعاد الاجتماعي ينتج من خلال عدم مشاركة أفراد المجتمع في الأنشطة والقدرات، وأن تحليل عملية الإستبعاد تتم من خلال المشاركة فى معيارين ساقتهما نظرية العدالة لراولز Rawls هما: معيار الأنشطة: كالاستهلاك والإنتاج والعلاقات الاجتماعية. ومعيار القدرات: كالحق في الحياة والصحة الجسدية، والسلامة والأمن، والعقل العملي، وجميع الوظائف التي تمكن الفرد من الانخراط فى المجتمع مثل فهم القانون، والمشاركة السياسية، وغيرها (Shepley, 2005:12) .

سابعا: مناقشة لأهم نتائج الدراسة:

أولا: الأهمية النسبية للأسباب أو المؤشرات الإجتماعية في التأثير على اتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف مقارنة بالأسباب والمؤشرات الأحرى.

بتحليل استجابات الطلاب لأهمية النسبية للأسباب أو المؤشرات المؤدية لإتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف، مرتبة حسب أهميتها كانت على النحو التالي: فقد حلت الأسباب الاجتماعية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي عام بلغ (٣.٦١) ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٧.٢%)، تلتها في المرتبة الثانية الأسباب السياسية بمتوسط حسابي عام بلغ (٣.٤٤) ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٣.٤%)، وفي المرتبة الثالثة سجلت الأسباب الإقتصادية متوسط حسابي عام بلغ (٢.٧٦) ونسبة موافقة متوسطة بلغت (٦٨.٧%)، بينما جاءت فى المرتبة الأخيرة الأسباب الدينية بمتوسط حسابي عام بلغ (٢.٥٩) ونسبة موافقة منخفضة بلغت (٥٤.٨%). مما يؤكد على الأهمية النسبية للأسباب أو المؤشرات الإجتمتماعية مقارنة بالأسباب الإقتصادية والسياسية والدينية في التأثير على إتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف .

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقه أجينو Agnew من أن الأحداث الضاغطة التي يمر بها الشباب في المجتمع المعاصر تؤدي إلي معايشتهم للعديد من المشاعر السلبية مثل الغضب anger، والغيظ resentment، والتمرد rage، وخيبة الأمل disappointment، مما يدفعهم الى سلوك العنف كنوع من آليات مواجهة الشباب لضغوط الحياة (Agnew,1992:52) .

كما تتفق هذه النتيجة مع ما ساقة "بورخارت" من أن العنف الناتج عن الحرمان يمكن أن يحدث كنتيجة محتملة لعدد من عوامل الخطر، عندما يعاني الناس من مجموعة من المشاكل المترابطة مثل البطالة، وضعف المهارات، وإنخفاض الدخل، وسوء السكن، وسوء الصحة، والتفكك الأسري (Jehoel & Vrooman,2007: 11)

ثانيا: أهم أسباب أو مؤشرات الإستبعاد المرتبطة بالمجتمع الجامعي وعلاقتها بإتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف:

وفي محاولة للتعرف على علاقة المجتمع الجامعي أو البيئة الجامعية بإتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف، وذلك من خلال تناول ثلاثة محاور لقياس الإستبعاد فى المجتمع الجامعي وهي: محور تفاعل الطلاب مع الإدارة الجامعية وهيئة التدريس، ومحور المشاركة في الأنشطة الطلابية، ومحور وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية، وكانت نتائجها كالتالي :

١- محور تفاعل الطلاب مع الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس :

تبين من النتائج أن محور تفاعل الطلاب مع الإدارة الجامعية وهيئة التدريس قد سجل بشكل عام درجة تأثير مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٥١)، ونسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٧.٨%). حيث تبين أن الطلاب يرون إنحسار منح الخدمات الطلابية على الطلاب من معارف الإداريين والأساتذة ، وتدخل الوساطة والمحسوبية من قبل الإداريين لصالح الطلاب ذوو المعرفة، والذي يشير إلى شعور الأفراد بعدم وجود عدالة في منح الخدمات الطلابية بالجامعة. مما يؤكد على وجود علاقة بين ضعف العلاقات بين الطلاب من ناحية والإداريين وأعضاء هيئة التدريس من ناحية آحرى، وشعور الطلاب بالإستبعاد الاجتماعي مما ينعكس على سلوكهم المتطرف .

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكده برزينا Brezina من أن الآثار السلبية للضغوط تتزايد عندما يشعر الفرد بغياب العدل الاجتماعي social justice وذلك عندما يقارن الفرد نفسه بالأفراد المماثلين له في المجتمع، فعندما يجد الفرد نفسه محاطاً بالضغوط في حين يجد غيره من الأفراد لا يعانون من تلك الضغوط فان ذلك يؤدي إلى زيادة الآثار السلبية للضغوط عليهم وجنوحهم للسلوك العنيف (Brezina,1996:47).

كما تتفق هذه النتيجة مع ما أشار اليه بيتيجرو Pettigrew من أن حالة الحرمان النسبي التي يعايشها الفرد على المستوى الشخصي interpersonal عندما يشعر الفرد بأنه محروم نسبيًا، وبشكل غير عادل بالنسبة للآخرين، فينجم عن ذلك حالة من التوتر واللارضا، والشعور باللاعدالة، مما يعكس لديه مشاعر الغضب والإحباط والسخط واللارضا. والتي تعد السبب الأقرب للإنخراط في فعل إحتجاجي أو عنيف (Pettigrew,2002:351) .

٢- محور المشاركة في الأنشطة الطلابية :

تبين من نتائج محور المشاركة في الأنشطة الطلابية أنه سجل متوسط حسابي بلغ (٣.٣٨)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (٧٤.٥%). مما يؤكد عدم إنخراط الطلاب في المشاركة فى الأنشطة الطلابية، وذلك بسبب قصرها على الطلاب من معارف الإداريين والأساتذة، والتمييز بين الطلاب على أساس الإنتماء الفكري والأيديولوجي. مما يؤكد على

وجود علاقة بين عدم مشاركة الطلاب في الأنشطة الطلابية وشعورهم بالإستبعاد الاجتماعي مما ينعكس على السلوك المتطرف .

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه سلفرSilver من أن فكرة الإستبعاد تستند إلى مفهوم القوة، فإستبعاد الآخرين وحرمانهم من حقوقهم يأتي من خلال رغبة صاحب القوة بتوظيف مقدرته على إستبعاد الآخرين وحرمانهم (Silver,2006: 4411) .

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما أكده كل من " وولف ودي شاليط " من أن الإستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي ينتج من خلال منع أفراد المجتمع من المشاركة في الأنشطة والقدرات، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي أو الوطني، والتفاعل الاجتماعي: بمعنى التكامل مع العائلة والأصدقاء، والمجتمع (Shepley, 2005:7) .

٣- محور وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية :

أما عن محور وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية فقد تبين حصوله على متوسط حسابي عام بلغ (٣.٢٥)، وبنسبة موافقة مرتفعة بلغت (٦١.٢%). حيث تبين عدم وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية، بسبب عدم إهتمام الإدارة الجامعية بذلك، مما نتج عنه عدم حصولهم على حقوقهم الجامعية من الخدمات سواء كانت فى صورة مساعدات مالية أو دعم الكتاب الجامعي. مما يؤكد وجود علاقة بين عدم وعي الطلب بحقوقهم وواجباتهم الجامعية وشعورهم بالإستبعاد أو التهميش مما ينعكس على السلوك المتطرف.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ساقته نظرية العدالة لراولز فى تصورها للبنية العامة وغايات التعاون الاجتماعي. حيث أكدت أن التعاون الاجتماعي منظم حول بنية أساسية مسؤلة عن توزيع كل ما هو أساسي من سلع وخدمات ومتطلبات حياة، كالحريات السياسية والحقوق الشخصية، والفرص الإقتصادية والاجتماعية المتاحة لأعضاء المجتمع (Shepley, 2005:12) .

كما تتفق أيضا مع ما ساقه أجنيو Agnew من أن إحساس الفرد بغياب العدل الاجتماعي يؤدي إلى معايشته للعديد من الأحاسيس والعواطف السلبية negative emotions، والتي تؤدي بالفرد إلي مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية، التي قد تقوده إلي السلوك المنحرف كوسيلة للتخفيف من حده هذه المشاعر(Agnew,1983:439).

ثامنا: توصيات الدراسة :

١-تحسين الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية للأفراد لمنع وجود محفز لظهور التطرف والعنف والإرهاب في المجتمع، وتفعيل دور العبادة في التوعية حول هذه الظواهر وبيان موقف الإسلام منها، مع ضرورة تجديد الخطاب الديني .

٢- معالجة ظواهر الفساد والمحسوبية في المؤسسة الجامعية، لأنها تسهم في إنتشار التطرف بين الأفراد، وتطوير دور الجامعة في ترسيخ مفاهيم المساواة والعدالة والمواطنة .

٣- ترسيخ قيم المواطنة والهوية الوطنية في عقول الشباب وخصوصا الشباب الجامعي، والعمل على توجيه الولاء والإنتماء الوطني، مع توعية الشباب بمخاطر التعصب بكافة أنواعه، وبث روح التسامح والحلم والإخاء بينهم .

٤- تفعيل دور الجامعة في صياغة الخطط الدراسية والتربوية والأنشطة الطلابية، والتي من الممكن أن تعمل على التقليل من شعورهم بالإستبعاد وتأثيراته السلبية المنتجة للعنف والتطرف، والعمل على خلق فرص الإندماج والتفاعل الاجتماعي بين الطلاب في المجتمع الجامعي .

٥- ملء فراغ الطلاب بالأنشطة الجامعية ذات المنفعة مثل الدورات الرياضية والمسابقات الثقافية والفنية وغيرها، بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة الدينية والثقافية والفنية والرياضية، والتي تساهم في تنمية المهارات واستغلال الطاقات، وإندماجهم في الحياة الجامعية.

٦-سن قوانين ضابطة وصارمة من قبل الإدارة الجامعية للحد من إنتشار ظاهرة التطرف في المجتمع الجامعي، ودعوة المؤسسات الاجتماعية، والدينية، والإعلامية إلى تبني إستراتيجية علمية تهدف لمواجهة التطرف بكافة أشكاله لما يمثله من خطورة على المجتمع .

٧- فتح قنوات للحوار بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب لمناقشة الإختلافات الفكرية والأيديولوجية، مع ترسيخ ثقافة الحوار بين الطلبة أنفسهم من ناحية، وبين الطلبة والعاملين في البيئة الجامعية من ناحية أخرى .

Abstract

Social exclusion and trends of university youth toward extremism
A field study of a sample of university students in Beni Suef.
by Gamal Mohamed

Many researchers emphasized that the emergence of violence and various rejectionist groups Do who inevitable result of what is known as social exclusion, so the phenomenon of violence is a form of face social exclusion, which leads to the withdrawal of compliance with the rules and the laws of society (as also result in exclusion of non-compliance hierarchy social conditions, and the authority of the stable in the community،

The current study focuses on the study of a large social group, a young university, which constitute the majority of the population of Egyptian society. Through social survey method, and using a stratified random sample method, with total respondents (601) students, students with some practical and theoretical faculties at the University of Beni Suef, during the 2016-2017 academic year. This study aims to try to identify the relationship between social exclusion and trends of university youth toward

extremism. Hence the determined objectives of the study in an attempt to answer the following questions:

1-.What are the most important reasons or social, economic, political and religious extremism leading to exclusion from the point of view of university youth indicators؟

2- Is there a relationship between the exclusion indicators in the university community and the university youth attitudes towards extremism? , And this question is divided into a number of sub-questions of the following:

A- Is there a relationship between the students interact with each other and with the university administration, faculty and staff attitudes towards extremism؟

B- Is there a relationship between student participation in university activities and their attitudes towards extremism؟

C- Is there a relationship between the university students are aware of their rights and duties and their attitudes towards extremism؟

المراجع

أولا: المراجع العربية :

١. الرواشدة، علاء (٢٠١١): اتجاهات الطلبة نحو ظاهرة العنف المدرسي، دراسة ميدانية تحليلية، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية الاجتماعية، العدد ٢٧، مجلد: ٢.

٢. الرواشدة، علاء زهير (٢٠١٥) :التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني: دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد (٣١) العدد (٦٣)، الرياض.

٣. العساسفة، رامي عودة الله (٢٠١١): مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي: دراسة ميدانية في جامعة مؤتة، جامعة مؤته، المملكة الأردنية .

٤. تتيات، علي، و بلعزوقي، محمد (٢٠١٤) :العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانسانية، المجلد ٢٨(٥) .

٥. جلبي، على عبد الرازق (٢٠١٣): الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة :مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية ،٣٠-٣١ مارس .

٦. جيدنز، أنتوني (٢٠٠٥): علم الاجتماع، ترجمة وتقديم/ فايز الصباغ، مركز د راسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت.

٧. حسين، محمود عطا (٢٠١٤): أسباب العنف الجامعي وأشكاله من وجهة نظر عينة من الطلبة الجامعيين، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الثامن عشر، العدد الأول، يناير .

٨. سعيد، محمد ،و شفيق، وجدى (٢٠٠٣): الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب، طنطا، دار المصطفى للنشر والتوزيع، كلية الآداب .

٩. شعيب، مها (٢٠١٤): دلالات تأثير تهميش التماسك الاجتماعي في المدارس الثانوية في اتجاهات التلامذة السياسية والاجتماعية والمدنية في لبنان، مركز الدراسات اللبنانية، العدد ١٠ / ٣، خريف .

١٠. شنك، سعد عبد الحليم (٢٠٠٤)، الاتصالات للشباب ومحاورتهم، دار الشروق ،القاهرة.

١١. عبد الجواد، مصطفى خلف (٢٠٠٩): الإحصاء الاجتماعي: المبادئ والتطبيقات، عمان، دار المسيرة للتوزيع والنشر

١٢. عزيرو سعاد، شرناعي (٢٠١٢): الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب بالتدين و الشعور بالانتماء لدى الفرد الجزائري(لخريجي الجامعة)، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد السابع .

١٣. فاينشتوك، دانيال (٢٠٠٠): الفلسَفةُ السِّيَاسيّة، ترجمة وتقديم: د. يوسف تيبس، رؤى تربوية، العدد الثاني والثلاثون .

١٤. قادري، حليمة (٢٠١٥): اتجاهات الطلبة نحو العنف في الحي الجامعي: دراسة ميدانية، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد ١١.

١٥. ليلة، على (١٩٩٠) :الشباب في مجتمع متغير (تأملات في ظواهر الأحياء والعنف)، سلسلة علم الاجتماع المعاصر رقم (٨٤)، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة .

ثانيا: المراجع الأجنبية :

1. Agnew ,R.,et al.,(1996): A new test of classic strain theory , justice quarterly , 13 (4)
2. _____.(1992): foundation for general strain theory of crime and delinquency , criminology , 30 (1) .
3. _____,(1983) :social class and success goals An Examination of relative and absolute Aspiration , sociological quarterly ,24.
4. Arthurson, Kathy & Jacobs, Keith (2003): A Critique of the Concept of Social Exclusion and its Utility for Australian Social Housing Policy , Australian Housing and Urban Research Institute Southern Research Centre , Paper presented at the UK Housing Studies Association Conference, Bristol, September.
5. Beall, Jo (2002): Globalization and Social Exclusion in Cities: Framing the Debate with Lessons from Africa and Asia, Environment and Urbanization: vol. 14, no. 1, April .
6. Berkman, Heather (2007): Social Exclusion and Violence in Latin America and the Caribbean, Inter-American Development Bank, New York Avenue, N.W., Washington, (Research Department Working paper series ; 613), October .
7. Bolder, Chimera ,(2006): The Causes of Extremity in Changing World, Toronto University .
8. Brezina T.,(1996) :adapting to strain , criminology , 34.
9. Bossert, Walter & D'Ambrosio, Conchita & Peragine, Vito (2005): Deprivation and Social Exclusion, European Commission-DG Research Sixth Framework Programme (Polarization and Conflict Project CIT-2-CT-2004-506084) ,February.
10. Davies, J.C. (1969):The (J-Curve) of rising and declining satisfaction as a cause of some great revolutions and a contained rebellion, PP 690-739, In H. D Graham and T. R. Gurr, the history of violence in America, Bantam, Ne York.
11. Dowse, Robert E. & Hughes,John A. (1982):Political Sociology, John witey and son.
12. Geschwender, J. A. (1964): Social structure and Nigro revolt an examination of some hypotheses, social forces, 43.
13. Gordon, David,et.al.,(2000): Poverty and social exclusion in Britain, Townsend Centre for International Poverty Research, University of Bristol, Joseph Rowntree Foundation.
14. Haan, Arjan de& Dubey , Amaresh (2007): Conceptualizing social exclusion in the context of India's poorest regions: a contribution to the Qual-Quant debate , National Council of Applied Economic Research, New Delhi .Q- sqwered working paper no.39 , June .
15. Jehoel-Gijsbers, Gerda & Vrooman, Cok (2007): Explaining Social Exclusion: A theoretical model tested in the Netherlands, The Netherlands Institute for Social Research/scp, The Hague, July .
16. Jupp, Victor (ed.) , (2006):The Sage Dictionary of Social Research Methods , London: Sage Publications .

17. Komter, A.E. (1995): Reciprocity as a principle of exclusion :Gift giving in the Netherlands, Sociology, vol. 30.
18. Kumar , Ranjit (1999): Research Methodology , London: Sage Publications.
19. Larson, Richard,(2005): Editorial Intolerance And Extremism, Canada, Valerian Press .
20. Levitas, Ruth& Pantazis, Christina, et.al.(2007): THE MULTI-DIMENSIONAL ANALYSIS OF SOCIAL EXCLUSION, Department of Sociology and School for Social Policy,Townsend Centre for the International Study of Poverty and Bristol Institute for Public Affairs. University of Bristol. January.
21. Lokshin, Michael M.& Yemtsov, Ruslan(2000): HOUSEHOLD STRATEGIES FOR COPING WITH POVERTY AND SOCIAL EXCLUSION IN POST-CRISIS RUSSIA, ryemtsov@ worldban k.org, Eastern Europe and Central Asia Poverty Reduction an d Economic Management, World Ban k, 1818 H Street NW, Washington, D.C., 20 433, US A.1-26.
22. Muddiman, Dave ,(1999): Theories of Social Exclusion and The Public Library, Working Paper, April
23. Mulloy, D. J.,(2005): American Extremism: History, Politics and the Militia Movement ,London: Routledge.
24. Neuman, P. (2010): Prisons and Terrorism Radicalization and De-radicalization in 15 Countries, A policy report published by the International Centre for the Study of Radicalization and Political Violence (ICSR), 12.
25. Pardini, Maura (2003): Brazilian Inequalities: Poverty, Social Inclusion and Exclusion in São Paulo, Paper presented in the Colloquy Hex polis IV – Providence – USA, in the Research Group SIRS – International Contemporary Metropolis Comparison, June 3rd. and 4th.
26. Peace, R (2001): Social Exclusion a Concept in Need of Definition?, Social Policy Journal of New Zealand - Issue 16 July.
27. Pepper, Mollie (2015): Social Exclusion, Livelihoods, and Gender Violence :Burmese Muslim Refugees in Thailand, International Conference on Burma/Myanmar studies , University academic Service Centre (UNISERV), Chiang Mai University, Thailand, 24-25 July .
28. Pettigrew, T.F. (2002): Summing up: Relative deprivation as a key social Psychological construct, in I. walker and H. J. Smith (Eds), Relative deprivation, specification, development and integration (PP 351-373) Cambridge MA, Cambridge University press.
29. Porta, Donatella Della (2009): Social Movement Studies And Political Violence, (Centre for Studies in Islamism and Radicalization, Department of Political Science, Aarhus University, Denmark, September) N.9.
30. Rawls, John (1971): A Theory of Justice, (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press .
31. Sen, Amartya (2000): SOCIAL EXCLUSION:CONCEPT, APPLICATION, AND SCRUTINY, Office of Environment and Social Development, Asian Development Bank, Social Development Papers No. 1, June.
32. Shepley W. Orr,(2005): Social Exclusion and the Theory of Equality: The Priority of Welfare and Fairness in Policy ,Centre for Transport Studies ,Department of Civil and Environmental Engineering ,University College London ,July (20) .
33. Silver, H. (1994): Social Exclusion and Social Solidarity: three Paradigms, International Labour Review, 133 (6).
34. _____ & Miller, S.M. (2003): Social Exclusion: The European Approach to Social Disadvantage, Indicators, vol. 2, no. 2, Spring.

35. _____, (2006): Social Exclusion,(In:George Ritzier,ed.), Encyclopedia of Sociology. Oxford: Blackwell.
36. _____,(2007): The process of social exclusion: the dynamics of an evolving concept , Department of Sociology Brown University Providence, Rhode Island, USA, October .
37. Social Exclusion Unit. (2004): Breaking the Cycle: Taking Stock of Progress and Priorities for the Future. Office of the Deputy Prime Minister.
38. Stranges , Manuela (2007): Social exclusion in the Italian regions: a synthetic approach of measurement, Paper presented for the Queenlet Seminar , University Catholique de Louvain, Belgium, November 27-30.
39. UNDP,(2006) :Conference on Social Inclusion in Bosnia and Herzegovina,Sarajevo, November 28th to 29th.
40. Webster (1984): Webster's New Dictionary of Synonyms, Merriam Webster, Inc, Publishers.
41. Zibechi, Paul (2010): Dispersing Power-Social Movements as Anti-state Forces, Oakland; Baltimore: AK Press.